دور المملكة العراقية في طرح مشروع الحلف العربي (١٩٣١-١٩٣٧)
في ضوء وثائق الديوان الملكي العراقي غير المنشورة - دراسة وثائقية تحليلية-

أ. م. د. حيدر غانم عبد الحسن
كلية اللغات/ جامعة الكوفة
hayder.abdhassan@uokufa.edu.iq

الخلاصة:

يهدف البحث الى التعريف أولاً بجهود الملك فيصل الأول في طرح مشروع التحالف هذا بوصفه مشروع حديث على ادبيات السياسة في البلاد العربية ، وموقف الدول العربية من تلك الجهود واهم النتائج التي تم التوصل اليها ، لاسيما وانه طرح من قبل المملكة العراقية من دون بيان ماهيته هل هو حلف عسكري او ميثاق تعاون ، ومن ثم الوقوف عند مساعي الملك غازي في استكمال الجهود السابقة لتحقيق هذا المشروع الوحدوي ومن ثم الإعلان عن قيامه رسمياً عام ١٩٣٧ ، من دون اغفال جهود الحكومة العراقية التي أظهر مفاوضها حنكة سياسية ومهارة عالية في اقناع الأطراف المتعاقدة على الشروط التي حددتها حكومته مسبقاً والاحتفاظ بمكاسب الدولة العراقية في السياسة العالمية واهمها عضوية عصبة الأمم ، والسعي الى تشريع جميع تلك الاتفاقات بلوائح قانونية أقرها المجلس النيابي العراقي ، لتتجلى بذلك دستورية الدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية : الحلف العربي ، معاهدة التحالف والاخوة العربية ، معاهدة الصداقة وحسن الجوار، الملك فيصل الاول ، عبد العزيز ال سعود ، الامام يحيى حميد الدين ، الملك غازي.

The role of the Iraqi Kingdom in presenting the Arab Alliance project (1931-1937) An analytical documentary study In light of the Iraqi Royal Court's unpublished documents

Assist. Prof. Dr. Haidar Ghanem Abdulhassan
College of Languages/ University of Kufa
hayder.abdhassan@uokufa.edu.iq

Abstract

The study intends to first describe King Faisal I's efforts in presenting this alliance project as a contemporary project on the literature of politics in the Arab countries, and the Arabic countries' position on those efforts and the most significant results that have been reached essentially since it was proposed by the Iraq Kingdom without stating what it is, is it a military pact or a cooperation pact, and then stand by the efforts of King Ghazi to complete the previous efforts to achieve this unitary project and then announce its establishment officially in 1937, Without ignoring the Iraqi government's efforts, whose negotiator presented political acumen and high skill in persuading the contracting parties to the conditions set by his government in advance and to

preserve the Iraqi state's gains in world politics, the most significant of which is membership in the alliance of Nations, and to seek to legislate all those conventions with legal regulations approved by the Iraqi Parliament, to manifest the constitutionality of the Iraqi state.

Key Word: Arab alliance, Treaty of alliance and Arab brotherhood, Treaty of Friendship and Good Neighborliness, King Faisal I, Abdulaziz Al-Saud, Imam Yahya Hamid al-Din, King Ghazi.

المقدمة:

على الرغم من أهمية وتنوع ما درس وبحث عن تأريخ العراق المعاصر ، تبقى هناك خفايا مهمة في هذا الحقل من الدراسات التأريخية التخصصية لم تحظَ بعد بنصيبها من البحث والتحليل وفق قواعد منهج البحث التأريخي ، وفي مقدمتها سياسة العراق الخارجية خلال سنوات العهد الملكي التي لا زالت بحاجة ماسة لتسليط الضوء على آفاقها وحراكها الدبلوماسي في المنطقة والوقوف عند اهم التحديات التي فرضت بوجه مشاريعها ومنها (المشاريع الوحدوية) وفي مقدمة تلك المشاريع (الحلف العربي ١٩٣١-١٩٣٧) كان ذلك أحد أهم أسباب اختيار هذا الموضوع ، بهدف اقتفاء دور الحكومة العراقية في تأسيسه، ومعرفة ماهيته ان كان حلفاً عسكرياً هدفه السيطرة أو التصدي لحلفٍ آخر أو بروتكولاً أو معاهدة تحالف لها أهداف ومسوغات فرضتها طبيعة تلك المرحلة.

مثلت كذلك إشكالية البحث دافعاً مهماً لاختيار هذا الموضوع ، اذ طرحت تساؤلات عدة تتطلب إجابة موضوعية عنها ولعل أهمها : هل كانت النخبة السياسية العراقية الحاكمة تمتلك وعياً سياسياً يمكنها من فهم السياسة العالمية ، ويجعلها قادرة على استشراف حوادث المستقبل لتفسير طرحها لهذا المشروع الوحدوي وغيره ، وهل كانت المملكة العراقية مستعدة لتنحية مشاكلها الثنائية مع دول الجوار في سبيل تحقيق هذا المشروع ، وهل وجدت فيه حلاً موضوعياً لمشاكل واعتداءات الحدود مع دول الجوار ، ومدى قدرته في جعل البلاد العربية والعراق بضمنها قوة مؤثرة في توازنات السياسة الدولية ، وهل وجدت محاولات الانفتاح والتواصل التي شرعت بها الحكومة العراقية مع البلاد العربية الاستجابة أم لا .

جاء في إشكالية البحث ايضاً ضرورة توضيح موقف الحكومة البريطانية من تلك المساعي لاسيما وان الدولة العراقية لازالت تحت النفوذ البريطاني ومعظم البلاد العربية التي كان هدف لهذا المشروع هي منطقة نفوذ ومصالح بريطانية ، فضلاً عن التقصي ان سُجل هذا المشروع بإسم شخصية معينة أو عهد محدد ، أم كان ثمار جهد متواصل ، وهل افضى ذلك الجهد الذي دام ستة سنوات عن نتائج إيجابية بالإعلان عن قيامه أم بقي مجرد أمنية رامت النخبة السياسية العراقية تحقيقها ، وبفرض تحققها ما هي الدول التي انضوت تحت لوائه ، مع الحرص على معرفة الأسباب التي حالت دون انضمام الدول الأخرى له .

مثلت هذه التساؤلات وغيرها إشكالية حقيقية اجتهد الباحث كثيراً في التماس الإجابات الموضوعية لها ، لذا ومن اجل الوصول الى الحقيقية التأريخية التي ينشدها كل باحث ومهتم في التأريخ وقفنا عند ما صرحت به وثائق الديوان الملكي العراقي غير المنشورة بوصفها المصدر الحقيقي والمباشر لحيثيات ذلك الموضوع لاسيما وانها تتألف من برقيات نصية ومخاطبات رسمية بين الوزارات العراقية لا تقبل التفسير أو التأويل وستسهم بذلك بتقديم صورة واضحة حقيقية عن تداعيات التأسيس بعيداً عن الاهواء والمصالح خلال السنوات :(١٩٣١ وهو تاريخ طرح هذا المشروع على عهد الملك فيصل الأول وحتى عام ١٩٣٧ وهو تاريخ الإعلان عن قيامه رسمياً ابان عهد الملك غازي).

اعتمد الباحث وللأسباب أعلاه على الوثائق العراقية غير المنشورة ، اذ تم الرجوع الى اكثر من (١٢٠) وثيقة غير منشورة مثلت ٥٠% منها برقيات الديوان الملكي العراقي الى حكام الدول العربية تضمنت تنبيههم للخطر القادم ، الذي يستدعي منهم تأليف جبهة عربية موحدة قادرة على حفظ حقوق الشعب العربي ، فضلاً عن ردود الحكام العرب ببرقياتٍ عبروا فيها عن مشاطرتهم لمواقف المملكة العراقية ، وتعرضت الوثائق الأخرى لأطروحات المفاوضين العرب وشروطهم للدخول في ذلك المشروع ، ومناقشات الوزارات العراقية لأطروحات وملاحظات المفاوضين العرب التي ركزت على محورين الأول تقديم ضمانات من الحكومة العراقية للدعم العسكري اذا ما داهم بلادهم خطر الحرب ، والمحور الآخر تمثل في تحفظ البعض على التزامات العراق تجاه عصبة الأمم والمواثيق الدولية التي ارتبط بها ، فضلاً عن الاعتماد على ملفات وزارة العدل العراقية للوقوف عند نصوص تلك المعاهدات والاتفاقيات المرتبطة بها.

ناقش البحث المؤلف من هذه المقدمة وخلاصة وضع فيها اهم ما توصل اليه من استنتاجات أولاً جهود الملك فيصل الأول في طرح مشروع التحالف هذا ، وموقف الدول العربية من تلك الجهود واهم النتائج التي تم التوصل اليها ، ومن ثم الوقوف عند مساعي الملك غازي في استكمال الجهود السابقة لتحقيق هذا المشروع الوحدوي ومن ثم الإعلان عن قيامه رسمياً عام ١٩٣٧ ، من دون اغفال جهود الحكومة العراقية التي أظهر مفاوضها حنكة سياسية ومهارة عالية في اقناع الأطراف المتعاقدة على الشروط التي حددتها حكومته مسبقاً والاحتفاظ بمكاسب الدولة العراقية في السياسة العالمية واهمها عضوية عصبة الأمم ، والسعي الى تشريع جميع تلك الاتفاقات بلوائح قانونية أقرها المجلس النيابي العراقي ، لتتجلى بذلك دستورية الدولة العراقية.

دور الحكومة العراقية في تأسيس مشروع الحلف العربي ابان حكم الملك فيصل الأول:

آمنت النخبة السياسية العراقية ابان العهد الملكي بقضية الوحدة العربية ، وطرحت لأجل ذلك مشاريع وحدوية عدة ، أولها **الحلف العربي** الذي ابصر النور بهيئة **معاهدة تحالف ثلاثية** بعد سنواتٍ طوال من الانفتاح والتواصل مع الدول العربية ، واتضح به امتلاك تلك النخبة افقاً سياسياً واسعاً وتصوراً دقيقاً لما ستواجههُ البلاد العربية من تحدياتٍ خطرة تستلزم منها التعاون والتنسيق وتجاوز كل المشاكل والخلافات في سبيل مجابهة تلك التحديات ، وقد اثبتت الحوادث اللاحقة صحة استشرافها لذلك الواقع ، ويبقى التساؤل الاهم ، ما هو موقف البلاد العربية من تلك المشاريع وكذلك موقف الحكومة البريطانية منها لاسيما وان معظم البلاد العربية التي تحركت عليها الحكومة العراقية هي من مناطق النفوذ البريطاني ، وهذا ما سنعمد هنا الى ايضاحه وبيان أسبابه .

بعثَ الملك فيصل الاول[١] تنفيذاً للتوجه المذكور اعلاه في السابع عشر من شباط ١٩٣١ أولاً رسالة خطية الى أمير امارة شرق الأردن حملت عنوان **"اخي الصغير"** ، قدمها الى البلاط الأردني نيابة عنه رئيس الوزراء نوري السعيد[٢]، عبرت وبشكلٍ واضح عن رغبة المملكة العراقية في التحالف مع امارة شرق الأردن ليكون مقدمة لوحدة البلاد العربية اذ جاء فيها :

"اني اشعر بالسعادة بإيفاد رئيس وزرائي نوري باشا السعيد
الى قصركم العامر وهو مزود بكافة الصلاحيات وكل ما له
علاقة بمصالح بلادنا المشتركة وعهدت اليه بآرائي حول
التحالف وان يستمع الى آرائكم السديدة حول الموضوع... راجيا
من الله تعالى تحقيق هذا العمل الذي يضمن كرامة ونفع كافة الأمم العربية" [٣]

اتضح ان هذه الرسالة ، ولاسيما مقدمتها **"اخي الصغير"** هي محاولة واضحة لجلب تأييد القصر الأردني لهذا المشروع بوصفه صادراً عن البيت الهاشمي ، الذي يفترض به تأييده ان لم يكن ايماناً به ، على الأقل دعماً للملك فيصل ، الذي عول هو الآخر كثيراً على تأييد الأردن له لتشجيع البلاد العربية

الأخرى لتأييده والانضواء تحته ، بيد ان هذه المحاولة هل تكفلت في جر الأردن لهذا المشروع ام لا ، هذا ما ستكشفه المفاوضات التي اجريت في (عمان) بهذا الصدد.

سافر رئيس الوزراء نوري السعيد الى (عمان) للتفاوض بشأن عقد **"معاهدة الصداقة وحسن الجوار"** مع الحكومة الأردنية [٤]، وقد أفضت المفاوضات التي أجريت هناك وبشكلٍ ودي وإيجابي الى توقيع هذه المعاهدة من دون تعديل أو اعتراض[٥]، بل رافق توقيعها الشروع بتوقيع سلسلة من الاتفاقيات الثنائية الأخرى اهما **"الاتفاقية الاقتصادية"** بشأن الإعفاءات الجمركية وإلغاء جوازات السفر من دون أية معوقات أيضاً[٦]، ولعل من المفيد ان نبين هنا ان من الطبيعي ان يمر توقيع تلك المعاهدة والاتفاقيات دونما أية معوقات لاعتبارات عدة أهمها الانتماء للبيت الهاشمي لعاهلي العراق وشرق الأردن ، وعدم وجود مشاكل حدودية بين البلدين .

ثبت لنا في ضوء ما تقدم ان مفاوضات (عمان) لم تتعرض مطلقاً الى موضوع التحالف ولم يطرح هذا الموضوع ثانيةٍ الا في عام ١٩٤٧ العام الذي وقعت فيه **"معاهدة الاخوة والتحالف مع المملكة الأردنية سنة١٩٤٧"** [٧] ويمكننا ان نعزو ذلك للموقف البريطاني المعارض لهذا التحالف الذي وجده يخل بالهدف الذي أنشأت لأجله امارة شرق الأردن لتكون حاجز بوجه الدول العربية ومنعها من التعرض للكيان الصهيوني، بيد ان معطيات الحرب العالمية الثانية التي أظهرت تراجع للنفوذ البريطاني وسعي معظم البلاد العربية التحاق بركاب السياسة الامريكية دفعت بالحكومة البريطانية العدول عن معارضتها وتعضيد هذه التحالفات التي تسهم في الحفاظ على ما تبقى من نفوذ لها في المنطقة ، وبذلك يمكننا ان نعلل توقيع المعاهدة أعلاه بل ووحدة العرشين مطلع عام ١٩٥٨.

دفع ايمان الملك فيصل والحكومة العراقية بقضية الوحدة العربية الى اغتنام كل فرصة لطرح المشروع الوحدوي على البلاد العربية وفي مقدمتها مصر ، اذ تخللت المفاوضات العراقية - المصرية لعقد **"معاهدة تسليم المجرمين"** [٨]، لقاءات عدة مع العاهل المصري الملك فؤاد الأول[٩]قام في احداها رئيس الوفد العراقي نوري السعيد بتسليمه رسالة خطية من الملك فيصل أوضح فيها ان هذه المفاوضات ما هي **"الا فرصة لمقابلة جلالتكم لعرض الآراء والأفكار حول توثيق العلاقات بما يخدم البلاد العربية"** :[١٠]

وكررت الحكومة العراقية تواصلها ثانية مع الحكومة المصرية حرصاً منها على ضم مصر لمشروعها الوحدوي هذا ، اذ سافر رئيس الوزراء نوري السعيد شخصياً لهذه المهمة ، وعمد بعد التوصل الى عقد **"معاهدة تسليم المجرمين"** في العشرين من نيسان ١٩٣١،الى اجراء مقابلات عدة مع الملك ورئيس الحكومة المصرية اضطرته الى مغادرة (القاهرة) صبيحة الثالث والعشرين من نيسان ١٩٣١ من دون الحصول على أي وعدٍ بالتحالف مع المملكة العراقية .[١١]

اتضح في ضوء ما تقدم ان هدف الحكومة العراقية من التواصل مع الحكومة المصرية لم يقف عند حدود ابرام تلك المعاهدة ، بل اريد منها ان تكون البداية العملية للتعاون والتنسيق المشترك بهدف الوصول الى الوحدة معها ، وتطلع الحكومة العراقية الى الانفتاح على مصر له ما يسوغه لما تمثله مصر من ثقل كبير عند الشعوب العربية ، وموافقتها على الانضمام ستتكفل بنجاح مشروع العراق الوحدوي المرتقب ، بيد ان مصر لم تكن مستعدة للقبول في السير خلف العراق في مشاريعه الوحدوية بسبب روح التنافس بين العرشين العراقي والمصري التي حالت دون تأييد مصر لأي مشروع عراقي ، حتى تمكنت أخيراً من سحب البساط من تحت الحكومة العراقية في رعاية مؤسسة الجامعة العربية ، التي اجتهد العراق كثيراً لأجل رعايتها.

رافق ذلك عاملاً آخراً لا يقل اهميةً عما تقدم في تفسير معارضة وعدم تأييد هذا المشروع تمثل في عدم اطلاع الساسة المعاصرين بعد على ماهية **(الحلف العربي)** المشروع الذي لم تفصح عنه معاجم السياسة مما ولد لديهم شكوك في ان يكون هدفه **"جعل البلاد العربية دولة واحدة"** ، ولذلك طلبت بعض

الصحف المعاصرة للحدث معلومات عن ماهية هذا المشروع وأهدافه مؤكدةٍ **" ان أبناء الضاد في غفلة عن هذا المفهوم السياسي"** .[١٢]

حرص العراق ايضاً على ضم مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها (السعودية) [١٣]الى هذا المشروع الوحدوي ، اذ انتهز الملك فيصل فرصة وجود الوفد العراقي في الحجاز لأجل التفاوض بشأن توقيع **"معاهدة الصداقة وحسن الجوار"** و**"معاهدة تسليم المجرمين"** للتباحث في شؤون السياسة الخارجية وفي مقدمتها مشروع الوحدة هذا بوصفه السبيل الوحيد لتوطيد العلاقات الودية والصلات الحسنة بين البلدين[١٤]مخولاً رئيس الوزراء نوري السعيد تقديم رسالته الخطية الى العاهل عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل[١٥] والتي اعرب فيها أولاً عن رغبته الصادقة في اجراء لقاء ثنائي معه لأجل التباحث في آليات توطيد اواصر الصداقة وصلات المحبة والاخاء بين البلدين ، ولتكون هذه الصلة والتعاون مقدمة لما هو **"خير لصالح الأمة العربية جمعاء"** .[١٦]

رام الملك فيصل من الانفتاح على مملكة الحجاز ونجد رغم المشاكل الجمة والتحديات الخطرة واهمها اعتداءات الوهابية المتكررة ، وضع حد لتلك التجاوزات والاعتداءات لاسيما وانه وجد ومن خلفه الحكومة العراقية في هذا التحالف كفيلاً لعدم تكرار تلك التجاوزات مستقبلاً.

حرصت النخبة السياسية العراقية الحاكمة أيضاً على عدم ترك بلاد اليمن خارج دائرة اهتمامها اذ انتدب الملك فيصل للمهمة ذاتها رئيس اركان الجيش طه الهاشمي[١٧]لحمل رسالته الى ملك اليمن الامام يحيى حميد الدين[١٨] والتي تضمنت تعريفاً بهذا المشروع الوحدوي اذ جاء فيها :

"ان الباعث الحقيقي على تقديم هذه الرسالة هو الرغبة الصادقة باستئناف علاقات المودة مع المملكة اليمانية لنياتها الحسنة وجهادها المستمر في اعلاء كلمة الدين ، ولتعزيز مكانة ذلك القطر العزيز ليبق كما كان على عهد اجداده الدرة الثمينة بين الأقطار العربية كافة ، والامل معقود على توطيد الصلات بما يعود خيرا على اقطارنا العربية ".[١٩]

اظهر هنا الملك فيصل كعادته مهارة سياسية عالية اتضحت من تسمية رئيس الوفد العراقي لمقابلة الإمام يحيى حميد الدين بشخص طه الهاشمي الذي يرتبط معه بعلاقات وثيقة جداً[٢٠]والتذكير بجهاد اليمن لنصره الدين لانتماءات الملك الدينية ، فضلاً عن الإشادة بماضِ البلاد اليمانية التليد التي لا يمكن للبلاد العربية الاجتماع من دونها .

من الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية قد أرسلت نسخ عن جميع البرقيات التي ذكرت آنفاً الى دار الاعتماد البريطانية في (بغداد) للاطلاع عليها وابداء الملاحظات حولها[٢١](لم يكن باستطاعة الدولة العراقية إخفاء هذا الحراك عن بريطانيا لأنها لازالت تحت انتدابها).

ثبت لنا وبعد تدقيق الوثائق ذات الصلة بالموضوع عدم اعتراض الدوائر السياسية البريطانية على هذا الحراك ، ويمكننا ان نعلل عدم الاعتراض الذي يعد بمثابة التأييد وذلك لان التحالف المرتقب يقوم على أساس التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء والتي كما اشرنا سلفاً جميعها تقع ضمن منطقة النفوذ البريطاني لذلك عمدت الحكومة البريطانية الى تأييده أو على الأقل عدم الاعتراض عليه بوصفه أحد عوامل حماية نفوذها ومصالحها في المنطقة .

واجهت جهود الدبلوماسية العراقية في سبيل تحقيق **مشروع الحلف العربي والذي لم تتضح هويته بعد هل هو ميثاقاً أو بروتكولاً أو معاهدة** ، معوقات عدة اشرنا سلفاً الى بعضها، بيد ان اهم تلك المعوقات كان استمرار هجمات الوهابية على العشائر العراقية والتي حملت الحكومة العراقية على مطالبة حكومة الحجاز ونجد بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم تكرار تلك الهجمات لتؤكد للملكة العراقية التزامها بنصوص المعاهدات والاتفاقيات المبرمة بين البلدين ، مؤكدةٍ ان استمرارها سينعكس سلباً على مستقبل العلاقات الثنائية لاسيما وان الحكومة العراقية تراها **"جرائم سياسية"** .[٢٢]

عمدت الحكومة الحجازية والنجدية وحرصاً منها على استثمار العلاقات الودية التي تحققت مؤخراً مع المملكة العراقية على شجب واستنكار تلك الاعتداءات ، وأكدت وزارة خارجيتها في برقيتها الى وزارة الخارجية العراقية ان مرتكبيها **" البدو لا يعرفون الا جرائم الغارات والسلب والنهب واستناداً لتبادل أسس الثقة والنية الحسنة والوعي سيتم تسوية هذه الحوادث التي هي في حقيقتها ابعد ما تكون عن الجرائم السياسية"**.[٢٣]

من الجدير بالذكر ان الحكومة العراقية ارادت من توظيف مفهوم الجرائم السياسية في تلك الهجمات إحراج الحكومة الحجازية ،ف عندما تصرح بأن هدف تلك الهجمات التي يحظى قادة مرتكبيها بدعم الملك الحجازي وحكومته بـ **قلب نظام الحكم في العراق أو تهديد رموزه** ، يباح لها عندئذ اتخاذ كافة التدابير العسكرية والقانونية ليس بحق مرتكبي تلك الجرائم فحسب بل بحق **الحكومة والملك بوصفهما داعمين لها**، وهذا ما حمل حكومة الحجاز على اخلاء مسؤوليتها عن تلك الهجمات وما تلحقه من أي ضرر بالدولة العراقية بتأكيدها للحكومة العراقية انها تدين تلك الهجمات وتعمل على منعها وأملها في ان لا تؤثر تصرفات هؤلاء البدو الذين لا يفقهون من لغة القانون الدولي شيء على مستقبل العلاقات بين البلدين.

أتت جهود الملك فيصل والحكومة العراقية في طرح مشروع الوحدة العربية ثمارها ، عندما أعرب الملك عبد العزيز آل سعود خلال مفاوضات عقد معاهدتي **"حسن الجوار"** و**"تسليم المجرمين"** المشار اليهما آنفاً عن تأييده لنوايا ملك العراق الصادقة ، مضيفاً في برقيته الى شخص الملك فيصل ان الامل معقود على بدء عهد جديد سعيد للعلاقات الحسنة واستباب الامن على الحدود مؤكداً في ختام برقيته بأنه **"سيكون عند حسن ظن ملك العراق في كل ما فيه رفع لشأن الامة العربية وحفظ كرامتها"** .[٢٤]

بدأت في ضوء هذا التأييد مفاوضات عقد **"معاهدة الصداقة وحسن الجوار"** بين المملكة العراقية ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها في (مكة المكرمة) بوصفها المقدمة الحقيقية لمشروع الحلف العربي واستمرت يومي الثاني والثالث والعشرين من شهر شباط ١٩٣١ ، واتفق المفاوضين بناءً على **"الرغبة في جمع شمل الامة العربية وتوحيد كلمتها "** [٢٥]على :

أولا: **"يسود بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها والمملكة العراقية سلم دائم وصداقة وطيدة لا يمكن الاخلال بهما ، ويتعهد الفريقان الساميان بذل جهدهما للمحافظة عليها وان يتحلا بروح السلم والصداقة في جميع المنازعات والاختلافات التي قد تحدث"** .[٢٦]

أقرت هذه المادة لأجل الحصول على تعهد مشترك بعدم تأثير مشاكل الحدود وهجمات الوهابية سلباً على مستقبل العلاقات الودية بين البلدين، للقناعة بعدم امكانية منع الجماعات الوهابية من التعرض للحدود العراقية على الأقل في المدى القريب، وهذا اعتراف واضح بعدم قدرة هذه المعاهدة التي عولت الحكومة العراقية عليها كثيراً في وضع حد لهجمات الوهابية .

ثانيا: **"تأسيس التمثيل الدبلوماسي (السياسي والقنصلي) بين البلدين طبقا للحقوق المرعية"**.[٢٧]

ثالثا: **"يتعهد الفريقان بالمحافظة على حسن العلاقات وان يسعى كل فريق بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير القانونية بما في ذلك الغزو وأية اعمال ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر"**.[٢٨]

تمكن المفاوض العراقي من الحصول على تعهد يلزم به المفاوض الحجازي بوجوب إخلاء مسؤوليات حكومته عن الهجمات الوهابية بوصفها اخطر تحدٍ يهدد مستقبل العلاقات الودية بين البلدين ، بدءً من عدم تأييدها الى السعي الى منعها أو مد يد العون لها وذلك لأن تلك الهجمات تحظى بدعم الحكومة والملك كما مر بنا سلفاً .

رابعا: **"عندما يبلغُ السلطات المتفقة على ما جاء في المادة الثالثة بقيام شخص او اكثر بقصد ارتكاب اعمال السلب والنهب او الغزو وغيرها من الاعمال غير القانونية في المنطقة المجاورة لحدود المحكمين يجب ان تنذر السلطات احداهما الأخرى او موظفيهما وعشائرها بدون تأخير"**.[٢٩]

خامسا:. **"اذا بلغ احد الطرفين عن ما ورد في الفقرة رابعا فله ان يبلغ الفريق الآخر ليتخذ التدابير بمعاقبة المعتدين بعد رجوعهم الى بلاده اذا كانوا من رعاياه ومنعمهم من اجتياز الحدود ان كانوا من رعايا دولة أخرى"**:[٣]

رام المفاوضين من اقرار المواد أعلاه هنا تكريس مبدا التنسيق والعمل المشترك لمواجهة الاعمال غير القانونية واهمها هجمات الوهابية ، لقناعتهما في ضوء ما تقدم ان لا سبيل من التصدي لها الا من خلال العمل المشترك.

سادسا:. **"بغض النظر عن ما ورد في الفقرة الأولى من اتفاقية بحرة ١٩٣٧ لعشائر الفريقين كامل الحرية في التنقل في أراضي المحكمين بقصد الرعي ويتعهد الفريقين برفع العراقيل عن ذلك"**.[٣٢]

سابعا:. **"لا يجوز لاحد الفريقين اجبار رعايا الفريق الآخر عندما يكونوا داخل حدوده بالانضمام الى قواته سواء كانت نظامية او غير نظامية لتأديب عصيانا وللاشتراك بأية حملات عسكرية"**.[٣٣]

ثامنا:. **"تكون السلطة المختصة بتنظيم التعاون العام واتخاذ التدابير الازمة على الحدود لتطبيق احكام هذه المادة اكبر موظف عراقي اداري في البادية واكبر موظف حجازي اداري في البادية ولهما حق التخابر لأجل التعاون وحل المسائل التي قد تحدث على الحدود بين العشائر"**.[٣٤]

تاسعا:. **"لأجل تنفيذ احكام هذه المعاهدة تشكل لجنة دائمة(لجنة الحدود الدائمة) تتألف من أربعة مأمورين من الحكومتين وتعقد اجتماعاتها دوريا كل (٦) اشهر"**.[٣٥]

عاشرا:. **"تجتمع اللجنة دورياً في المنطقة المحايدة مرة في العراق ومرة في الحجاز للتباحث في أمور العشائر والرعي وتأمين حسن الجوار وفي اية حالة خلاف عليهم العودة الى حكوماتهما للبت فيها"**.[٣٦]

احد عشر :. **"يتعهد كل فريق بتنفيذ كل حكم صادر من المحكمة التي تؤلف وفق المادة الثانية من اتفاقية بحرة خلال مدة لا تتجاوز (٦) أشهر"**.[٣٧]

ثاني عشر:. **"يتعهد الفريقان بمنع الموظفين من الاختلاط بالعشائر ورؤساء القبائل واجتياز الحدود سواء كانوا مشاة او ركبانا او سيارات او طائرات"** .[٣٨]

ثالث عشر:. **"يتعهد** الفريقان **بمنع الأجانب المقيمين في بلادهما من اجتياز الحدود بقصد السياحة او الصيد او الاكتشاف دون موافقة مسبقة من القنصليات"**.[٣٩]

رابع عشر:. "السعي **للدخول في مفاوضات بأسرع وقت لتنظيم الامور الاقتصادية والإقامة والجنسية"**:[٤٠]

خامس عشر:. **"كل اختلاف يحال الى التحكيم بموجب البروتكول المرفق بهذه المعاهدة"**.[٤١]

سادس عشر:. **"حررت المعاهدة في مكة المكرمة باللغة العربية وبنسختين وتصبح نافذه من تاريخ تسليم المجرمين"**.[٤٢]

سعت المواد أعلاه الى تأكيد استقلال كل فريق متعاقد والحرص على عدم التدخل في شؤونه الداخلية أو استغلال أوضاعه في القيام بأي عمل يمس استقلاله أو سيادته، ولمعالجة أي طارئ قد يهدد هذا التوافق الثنائي خولت لجان التحكيم مراجعة وطلب مشورة الحكومات المركزية ، وهنا يتجلى حرص المملكة العراقية بوضع حد للاعتداءات الوهابية المتكررة على الحدود والعشائر العراقية.

اتفق الفريقان المتعاقدان كذلك استناداً لما ورد في الفقرة الخامسة عشر من المعاهدة أعلاه بشأن إحالة الاختلافات من احكام المعاهدة ذاتها الى لجنة التحكيم على توقيع **"بروتكول تحكيم"** جاء فيه :

أولا:. **"تتألف هيئة التحكيم من (٦) محكمين كل ثلاثة من فريق ويتم انتخاب احدهم رئيساً بموافقة الفريقين بالتناوب"**.[٤٣]

ثانيا:. **"في حال رغبة أي فريق بالتحكيم حول أي قضية عليه اخبار الفريق الآخر مع بيان أسماء محكميه ويتم الاجتماع خلال (٦) اشهر من تاريخ اعلان الرغبة في التحكيم"**.[٤٤]

ثالثا:. **"اختيار رئيس التحكيم بالاتفاق"**.[٤٥]

رابعا:. **"على كل فريق ارسال مذكرته وحججه وادلته الى هيئة التحكيم"**.[٤٦]
خامسا:. **"يتم الاجتماع في المحل الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومتين (المنطقة المحايدة) وعلى اللجنة اصدار القرار خلال (٣) أشهر"**.[٤٧]
سادسا:. **"التعهد بتقديم كافة التسهيلات والتعاون مع لجنة التحكيم"**.[٤٨]
سابعا:. **"لكل فريق حق تعيين شخص لتوضيح وجهة نظره الى اللجنة"**.[٤٩]
ثامنا:. **"يتعهد الفريقان تعهدا قطعيا بقبول وتنفيذ القرار الذي يصدر عن اللجنة"**.[٥٠]
تاسعا:. **"تدفع كل حكومة رواتب ونفقات المحكمين"**.[٥١]
عاشرا:. **"يعتبر البروتكول نافذا اعتباراً من تاريخ تسليم المجرمين"** .[٥٢]

اتضح من مواد البروتكول أعلاه الرغبة الحقيقية والسعي المشترك للفريقين المتعاقدين على حلحلة جميع المشاكل الثنائية وعدم ترك أي مجال للخلاف ان يقع بينهما ، لذا حرص هذا البروتكول على تثبيت أسس وضوابط اختيار المحكمين وعددهم وآلية اختيار الرئيس وتحديد محل الاجتماع بل وحتى رواتب المحكمين ، والاهم الاعتراف خطياً بقبول القرارات الصادرة عن تلك اللجان.

تبع الموافقة على مواد المعاهدة والبروتكول المذكور آنفاً ولأجل ان تبيت موادهما نافذة الشروع بالتفاوض على مواد **"معاهدة تسليم المجرمين "** ، وهنا اعترضت الحكومة الحجازية والنجدية على المسودة المقترحة من قبل الحكومة العراقية لاسيما فيما يتعلق بقضية **"المجرمين السياسيين"** مطالبة بكتاب اعتراضها بوجوب **"تسليم كافة المجرمين السياسيين ، وبخلافه لا يمكن القبول بتوقيع هذه المعاهدة"** .[٥٣]

ابدت الحكومة العراقية من جانبها موقفاً رافضاً للطلب اعلاه بإشارتها الى **"عدم إمكانية تسليم المجرمين السياسيين لان ظروف المملكة العراقية هي أوضاع دولة دستورية يسيطر فيها الشعب سيطرة تامة على كافة شؤون الدولة من خلال مجلس الأمة المؤلف من مجلسين تشريعين وليس بوسع الحكومة ان تقوم بأي عمل لا يتفق مع رغبة أكثرية المجلسين ولا يمكن بالتالي تمريرها بمجلس الأمة العراقي ، فضلا عن ان استثناء المجرمين السياسيين معمول به في جميع الدول المتمدنة"** .[٥٤]

عمدت الحكومة العراقية كذلك وسعياً منها لإرضاء حكومة الحجاز ونجد وحرصاً على ضمان تأييدها لمشروع المعاهدة الى اعداد تعديلاً وجدته ومن وجهة نظرها مناسباً لتلك الفقرة بـ**" لا تعتبر الجرائم السياسية التي لا توجب الإعادة قيام اعتداء مسلح ضد شخص جلالة الملك او شخص احد افراد العائلة المالكة "**؛[٥٥]وطلب كذلك رئيس الوزراء نوري السعيد في برقيته الى الخارجية الحجازية تعديل الفقرة موضوع البحث الى**" ان جرائم البدو لابد ان تدخل ضمن اعمال الاعتداء بالسلب او النهب او قطع الطرق او السرقة بأنواعها سواء ارتكبها شخص ام جماعة ضد فرد او جماعة ، وجميع هذه الجرائم توجب الاسترداد"** .[٥٦]

احرجت الحكومة العراقية حكومة الحجاز ونجد بهذا الطلب لقناعتها بعدم قدرة الحكومة الحجازية على تسليم المسؤولين عن هذه الجرائم للحكومة العراقية لارتباطهم الوثيق بالعائلة المالكة كونهم يمثلون يد الملك الضاربة ، بيد ان السؤال الأهم هل ستنجح هذه المناورة الذكية في ثني حكومة الحجاز عن مطالبتها بتسليم المجرمين السياسيين هذا ما سيتضح لنا بعد اماطة اللثام عن مفاوضات التوقيع على مسودة المعاهدة .

بدأت مفاوضات التعديل عبر برقيات ابتدأها الملك عبد العزيز آل سعود الى نوري السعيد التي ثمن فيها جهود المملكة العراقية في **"حل المشاكل العالقة وجمع كلمة العرب وتأييد حسن الجوار ولمنع الشقاق مستقبلا "** ، مبيناً في برقيته ذاتها أهم أسس التعديل وهي **"المنهوبات"** التي تقرر احالتها الى حكم الملك فيصل الذي اعلن مسبقا القبول بحكمه ، و**"معاهدة حسن الجوار"** ، والتي اعلن موافقته عليها بموادها عيناً (من دون تعديل) ، مخيراً في برقيته الحكومة العراقية بشأن **"معاهدة تسليم المجرمين"** ، بخيارات ثلاث تمثل الاول بـ**"استثناء جرائم البادية واعتبارها جرائم عادية لا توجب التسليم"** ، والثاني

"اعتبار جميع اعمال الاعتداء وقطع الطرق والسلب والنهب والسرقة جرائم غير سياسية" ، أو **"القبول بمقترح الحكومة العراقية على ان لا تعتبر جرائم البادية سياسية"** [٥٧].

اتضح ان الحكومة الحجازية قد وافقت على مقترح الحكومة العراقية بخصوص تسليم المجرمين وارادت الظهور بمظهر المفاوض القوي بتخيير الحكومة العراقية بمقترحات عدة ، بيد انها ركنت الى المقترح العراقي منذ قرارها بقبول حكم الملك فيصل بشان المنهوبات وصولاً الى موافقتها على التعديل الذي صاغه المفاوض العراقي بإضافة تضمن لها عدم المساس برجالاتها (جيش الوهابية) كما اشرنا سلفا.

انتهت المفاوضات بالموافقة على المسودة المقترحة من قبل الحكومة العراقية والتي وجه رئيسها نوري السعيد في الثامن من نيسان ١٩٣١ رسالة خطية شكر فيها الملك عبد العزيز آل سعود لجهوده في جمع كلمة العرب وإزالة كل ما من شأنه ان يؤدي الى سوء التفاهم بين المملكتين الشقيقتين[٥٨]وتبع موافقة المفاوضين على مقترح المعاهدة عرضها على مجلس الوزراء في الثاني من أيار ١٩٣١ والذي اقرها بدوره وابرقها الى الديوان الملكي لتحظى بمصادقة جلالة الملك فيصل طبقاً للقوانين المرعية في الدولة العراقية[٥٩].

استجاب أيضاً الامام يحيى حميد الدين لرسالة الملك فيصل المشار اليها آنفاً ، مؤكداً في برقيته الى وزارة الخارجية العراقية بإنه سيعمد الى إيفاد احد **"اخصاءه الثقاة للتداول في مشروع التحالف رغبة منه في توثيق عرى الصداقة والمحبة مع المملكة العراقية "** [٦٠]لذا قررت الحكومة العراقية ايفاد رئيس اركان الجيش طه الهاشمي الى (صنعاء) للتفاوض مع المملكة اليمانية بشأن عقد **"معاهدة الصداقة وحسن الجوار"** [٦١]والتي تكللت بتوقيعها من دون قيدٍ أو اعتراض[٦٢].

رامت المملكة اليمانية من هذه المعاهدة الحصول على امرين الأول حل مشاكلها الحدودية مع الحكومة الحجازية لاسيما وان هذه المعاهدة ستلحق ببروتكول تحكيمي لتسوية المشاكل العالقة والأمر الثاني هو الحصول على دعم المملكة العراقية في تسوية تلك المشاكل لاسيما وان المملكة العراقية تحظى بدعم كبير من قبل الحكومة البريطانية والتي يمكنها وحدها فقط الضغط على الحكومة الحجازية لإيقاف التعدي على حدود دول الجوار، ويرشدنا الى ذلك توقيت برقية الامام يحيى حميد الدين التي جاءت بعد توقيع المملكتين العراقية والحجازية معاهدة الصداقة وحسن الجوار ومعاهدة تسليم المجرمين ، فضلاً عن ان المملكة اليمانية لا توجد لديها أية مشاكل مع المملكة العراقية تحول دون التوافق أو التحالف معها.

اتضح في ضوء ما تقدم ان الحكومة العراقية وبرعاية الملك فيصل الأول قد بذلت جهود كبيرة في تسوية المشاكل مع الدول العربية وآمنت كثيراً بقضية الوحدة العربية وخطت في سبيل تحقيق ذلك خطوات مهمة وملموسة بيد ان هذا المشروع الذي حلم به الملك فيصل لم يرَ النور وذلك لوفاته من دون ان تعرف ماهيته بعد ، وهنا لابد من معرفة ان كان عاهل العراق الجديد قد مضى على سيرة سلفه ام لا ، وبفرض السير على ذات المنهج هل تحقق ذلك الحلم ام لا؟ هذا ما سيتضح لنا من خلال متابعة الوثائق الرسمية ذات الصلة بالموضوع خلال ذلك العهد.

دور الحكومة العراقية في استكمال مشروع الحلف العربي خلال عهد الملك غازي:

استأنف الملك غازي[٦٣]المساعي لتأسيس مشروع الحلف العربي ، بفتح باب التفاوض مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٦ لعقد معاهدة **"الاخوة العربية والتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية"** ، مخولاً رئيس الوزراء نوري السعيد الصلاحيات كافة لتوقيعها [٦٤]اذ كانت الوحدة العربية هدفاً سامياً لديه ، وهذا ما أكدته مراسلاته مع ملوك العرب بهذا الشأن ، اذ أعرب في برقيته الى الملك عبد العزيز آل سعود بمناسبة الشروع في مفاوضات عقد تلك المعاهدة عن أمله الكبير في **"بدء عهد جديد يشهد على توطيد دعائم التعاون لنفع بلادينا وللأمة العربية جمعاء"** [٦٥].

بدأت في ضوء ذلك مفاوضات عقد معاهدة التحالف بين المملكة العراقية والمملكة السعودية في (بغداد) وسط أجواء سادها التفاهم والسعي الجاد من الطرفين لحل جميع المعوقات التي قد تحول دون عقد هذه المعاهدة التي اريد لها على حد تعبير الملك غازي **"أداة وخير وبركة لبلدينا وللأمة العربية"** ، وهذا ما يفسر لنا الحفاوة البالغة التي حظي بها مندوب الملك عبد العزيز آل سعود في (بغداد) والتي كانت محط تقدير للحكومة السعودية [٦٦].

طرح المفاوض السعودي خلال جلسات التفاوض ملاحظات عدة على مسودة المعاهدة موضوع البحث طرحها على شكل أسئلة وطلب الإجابة عنها ، واهمها : **" ما هو موقف العراق ومعاونته للملكة العربية السعودية في ما اذا اعتدي عليها بالنظر لموقف العراق من عصبة الأمم[٧] وبالنظر لما بينه وبين بريطانيا من تعهدات "** [٦٨].

أجاب المفاوض العراقي على هذا الاستفهام شفهياً بأن موقف العراق هو التعاون والتنسيق بما يضمن حفظ كرامة ومصالح البلدين الشقيقين ، مؤكداً له ايضاً ان هذا الموقف سيكون ذات موقف المملكة العربية السعودية من العراق في حال وقوع اعتداء عليه اذا ما دخلت بلاده الى مجلس عصبة الأمم ، وسارت على مبادئها [٦٩].

رامت المملكة العربية السعودية في ضوء ما تقدم من هذه المعاهدة الحصول على دعم المملكة العراقية لها ، وهذا يشيرنا الى فاعلية دور المملكة العراقية في السياسة الدولية ابان تلك المرحلة ونتلمس هنا ايضاً حنكة المفاوض العراقي بإشاراته الى ان الدعم سيكون هو التنسيق والتعاون بما تمليه مبادئ عصبة الأمم على دول الاعضاء ، ليؤكد لنا حرص النخبة السياسية الحاكمة على عدم زج البلاد في الحروب والأزمات .

اعدت ايضاً وزارة الخارجية العراقية إجابة تحريرية عن موقفها من الاعتداء الذي قد يقع على المملكة العربية السعودية بكتابٍ رسمي بعنوان **موقف العراق في الحالات الآتية مع ملاحظة ارتباطه بالعصبة وبمعاهدات مع بريطانيا"** [٧٠]:

ورد فيه **"اذا كان المعتدي من خارج أعضاء العصبة"** ، سيكون موقف العراق ونظراً لقبول الحكومة السعودية بالمادة (١٧) من عهد العصبة والمترتب عليها إحالة امر التعدي الى مجلس عصبة الأمم وهذا لا يمنع الحكومة (الحكومة المعتدى عليها) من اتخاذ التدابير اللازمة لرد الاعتداء التزاما بحق الدفاع الشرعي وبذلك تطبيق الفقرة(ا) من المادة(٣) من معاهدة التحالف والاخوة التي **"توجب التشاور بين الطرفين لاتخاذ التدابير المشتركة المفيدة لدرء الاعتداء"** ، واذا اقر مجلس العصبة باعتبار الدولة الثالثة معتدية سيكون بذلك الاعتداء موجها الى أعضاء العصبة كافة واذا وافق الطرف المعتدي على ترك الاعتداء واللجوء الى مجلس العصبة فعندئذ يتعاون الفريقان لدى مجلس عصبة الأمم بغية استصدار قرار لصالح الفريق المعتدى عليه [٧١].

قرأت الحكومة العراقية جيداً مرامي الحكومة السعودية ، لذا حددت موقفها من ذلك الاعتداء المفترض ، بالتنسيق والتعاون مع دول مجلس عصبة الأمم ، وعدم إعطاء أي وعود بالتدخل المباشر ، حرصاً على سلامة مصالح البلاد العليا ، وهو موقف يحسب لها .

وأوضح ايضاً **" اذا كان المعتدي من دول العصبة "**، فيطلب العراق بوصفه عضواً في عصبة الأمم تطبيق المواد (١٣، ١٦) من عهد العصبة (حسم الخلاف من جانب مجلس عصبة الأمم) ، على ان تؤيد الحكومة السعودية رسمياً الطلب العراقي هذا لكي لا تكون المساعدات المقدمة من المملكة العراقية لها مخالفة للمادة (١٠) من عهد العصبة [٧٢].

وأكد الكتاب في الإجابة على الاستفهام القائل بـ **" اذا كان المعتدي من خارج عصبة الأمم ومن دول الميثاق (ميثاق عدم التعدي)** [٧٣] **كأن تكون ايران او تركيا ، ثم تعتدي بعد خروجها"** ، ان حال حدوث ذلك الاعتداء لا تتقيد الحكومة العراقية بميثاق عدم التعدي الموقع بينها وبين الحكومة التركية والحكومة الايرانية ، وسيكون الاجراء المتخذ من قبلها هو **"التعاون"** ، اما اذا كان المتعدي عضواً في

العصبة ثم تركها ، وارتكب ذلك الاعتداء فسيكون الاجراء المنتظر من الحكومة العراقية إحالة امر الاعتداء الى مجلس عصبة الأمم ، والتنسيق والتشاور لدرء الخطر عملاً بمضمون الفقرة أ من المادة ثالثاً من نص معاهدة التحالف والاخوة .[٧٤]

اجابت وزارة الخارجية العراقية كذلك على سؤال المفاوض السعودي فيما يتعلق بحجم ونوع المساعدة التي تلتزم الحكومة العراقية بتقديمها للمملكة العربية السعودية في حالة وقوع الاعتداء عليها ، وما اذا ستكون مقيدة طبقاً لأحكام مجلس عصبة الأمم ، ام تكون حرة في تقديم سائر أنواع المساعدة ، بتأكيدها ان مساعدة الحكومة العراقية لا تقتصر على توصيات العصبة نظراً لان السعودية ليست عضواً في مجلس العصبة وبالتالي هي مساعدات **"حرة"** .[٧٥]

نجد في ضوء ما تقدم مصداق لاستنتاجنا سالف الذكر بحرص الحكومة العراقية بالالتزام التام بقرارات مجلس عصبة الأمم ، حرصاً منها على زج البلاد في خطر الحروب ، وتقديم رسالة مهمة مفادها ان هذه التحالف هدفه التنسيق والتنمية وليس الاعتداء لأنه مبدأ مرفوض من الدولة العراقية بوصفها دولة دستورية برلمانية .

اعفى المفاوض العراقي المفاوض السعودي من تقديمه تعهدات تلزم حكومته بمعونة الحكومة العراقية ، بإشارته الى **"اذا أدت مساعدة الحكومة العراقية للحكومة البريطانية الواردة في المادة (٤) من معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا لدخول العراق في حرب مع الدولة التي تحاربها بريطانيا ، فالحكومة السعودية تكون حرة في تقديم المساعدة من عدمها"**[٧٦].

لعل من المفيد ان نبين هنا ان عدم اشتراط الحكومة العراقية على الحكومة السعودية تقديم الدعم لها خلال الحرب يقوم على أسباب عدة أهمها عدم حاجة العراق لدعم المملكة العربية السعودية بحكم المعاهدة العراقية-البريطانية ، وتطور وتقدم المؤسسة العسكرية العراقية بالنسبة للمؤسسة العسكرية السعودية ، وكذلك تشجيع الدول العربية على الاشتراك في الحلف الذي تركت مواده الباب مفتوح امام الدول الراغبة بالانضمام لاسيما وانه لا يشترط عليها عبء الاشتراك في الحروب ، واخيراً ان المبدأ العام للسياسة العراقية خلال هذا العهد هو السلام وعدم الاعتداء.

واجاب أخيراً المفاوض العراقي على استفهام المفاوض السعودي عن موقف بريطانيا بحكم معاهداتها مع العراق في حالة وقوع خلاف بين المملكة العربية السعودية ودولة ثالثة يؤدي الى الحرب ، لاسيما وان الحكومة العراقية ملزمة بتقديم المساعدة والدعم ، انه ليس بمقدور العراق التكهن بمعرفة موقف بريطانيا لان المسالة تخص بريطانيا وحدها، بيد انه أكد له ان موقف العراق سيكون بوصفه عضوا في عصبة الأمم عدم اللجوء الى الحرب عملا بميثاق العصبة ومعاهدة نبذ الحرب الموقع عليها في باريس والالتزام بمعاونه السعودية عند وقوع اعتداء عليها ، وبما ان العراق وبريطانيا عضوين في عصبة الأمم فسيتم تعاون العراق وبريطانيا لوقف الاعتداء على السعودية او اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدتها .[٧٧]

شهدت العاصمة (بغداد) في ضوء ما تقدم توقيع معاهدة التحالف في اليوم الثاني من نيسان ١٩٣٦، ذلك اليوم الذي وصفه وزير الخارجية نوري السعيد بانه **"اعظم يوم في التاريخ وينتظر منه ان يكون فاتحة عهد سعيد للملكتين وللأمة العربية جمعاء"**[٧٨]معرباً في برقيته لوزير الخارجية السعودي عن سروره الكبير في توقيع هذه المعاهدة التي يأمل منها ان **"تكون سبباً لوحدة الامة العربية"**.[٧٩]

استكملت الحكومة العراقية مراسيم تصديق المعاهدة بإقرارها من مجلس الوزراء[٨٠] والذي عمد بعد اقرارها ارسالها الى الديوان الملكي لتحظى بمصادقة الملك غازي طبقا للقوانين المرعية في الدولة العراقية[٨١]وتلى المصادقة التي جاء فيها **" للملك ان يصدق معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية في العاشر من محرم الحرام سنة١٣٤٩ه"**[٨٢]، صدور الإرادة الملكية بتاريخ الخامس من نيسان ١٩٣٦ بقانون معاهدة **"الاخوة العربية والتحالف بين العراق والمملكة العربية السعودية"**[٨٣].

شاطر الملك عبد العزيز آل سعود الملك غازي في دعم مشروع التحالف والوحدة اذ أشار في برقيته الى الملك غازي الى سروره البالغ وغبطته بمناسبة توقيع معاهدة التحالف ، وانه يبادل الملك غازي ذات المشاعر ، متمنيا ان يكون هذا العمل خالصا لوجه الله الكريم وفاتحة **"عهد جديد زاخر بالسعادة والهناء لبلادنا ، وان هذا العمل اوجبه اسلامنا وعروبتنا ومصلحة امتينا المشتركة ، راجيا توجيهه الى ما فيه عز وتعالي الامة العربية "** [٨٤].

حظيت المعاهدة كذلك بترحيب وتأييد الأوساط السعودية الرسمية والشعبية ، ففي الوقت الذي اكد فيه وزير الخارجية السعودي ان توقيع معاهدة الاخوة والتحالف لهي خير مناسبة للأعراب عن **"بهجتنا وسرورنا البالغ ... مبتهلا الى الله تعالى ان يوفق العرب في ما يصبون اليه من اتحاد ووئام"**[٨٥]معرباً عن شكره لجميع رجال الدولة العراقية والشعب العراقي للحفاوة البالغة التي استقبل بها مندوبي الملك عبد العزيز والتي توجت أخيراً بقرار تصديق المعاهدة [٨٦]وفد كذلك مجموعة من الشباب السعودي الى مقر المفوضية العراقية في (جدة) للأعراب عن تأييدهم لمشروع معاهدة الاخوة والتحالف مطالبين برفع تهانيهم بأسم الشعب السعودي الى جلالة الملك غازي وللشعب العراقي على **"هذه الموفقيه العظيمة التي نالتها المملكتين على يدي صاحبي الجلالة ، والامل معقود في ان تكون هذه المعاهدة مقدمة لجمع كلمة العرب"** [٨٧].

وجدنا من المناسب ان ندرج هنا مواد معاهدة التحالف طبقا لما نطقت به الوثائق الرسمية غير المنشورة ، اذ تضمنت على مقدمة جاء فيها : **"بناء على الاخوة التي تربط شعبينا وبغية المحافظة على سلامة حدودهما وبناء على مصلحة مملكتينا من تكوين جبهة واحدة تجاه الاعتداء الخارجي"** اتفق المندوبين المفوضين على :

١. **"يتعهد كل فريق من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهدا مقابلا بأن لا يقوم بأي تفاهم أو اتفاق مع طرف ثالث على أمر يضر بمصلحة الفريق السامي المتعاقد الآخر أو مليكه أو مصالحه او ان يكون من شانه تعريض سلامة مملكته او مصالحها للأخطار أو الاضرار" .**
٢. **"يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحسما جميع الاختلافات التي تقع بطرق المفاوضة الودية وان يرجعا في حالة تعسر حل الخلافات بالطرق المذكورة الى التحكيم المنصوص عليه في الملحق أولا من هذه المعاهدة"**[٨٨].
٣. **"اذا أدى أي نزاع بين احد الفريقين الساميين المتعاقدين ودولة ثالثة الى حالة يترتب عليها خطر يؤول الى الحرب يوحد حينها الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقا للتعهدات الدولية التي يمكن تطبيقها على تلك الحالة"**[٨٩].
٤. **"في حالة وقوع اعتداء مسلح على احد الفريقين الساميين المتعاقدين من جانب دولة ثالثة بالرغم من المساعي المبذولة وفق احكام المادة ثالثا من هذه المعاهدة فان ذلك الاعتداء يعتبر موجها على الفريق السامي المتعقد الاخر وعندئذ يبادر الفريق السامي المتعاقد الاخر لتوحيد مساعيه مع الفريق السامي المتعاقد الاخر لدرء خطر هذا الاعتداء"**:[٩٠]
٥. **"الفريقان الساميان المتعاقدان متفاهمان على ضرورة سلامة كيان المملكة اليمانية ولذلك فانهما سيسعيان لضم حكومة اليمن الى هذه المعاهدة"**.[٩١]
٦. **"يتعهد الفريقان الساميان بتوحيد اهدافهما تجاه الشعوب العربية المجاورة ويبذلان مساعيهما السلمية لمساعدتهم على نيل امانيهم الاستقلالية"**.[٩٢]
٧. **"يوحد الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لحل كل اختلاف يقع بين الامارات العربية في الجزيرة العربية بطرقة المفاوضات الودية وفي حالة تعسر حل الخلاف بتلك الطرق يسعيان لحله بطريقة التحكيم على أساس الملحق أولا من هذه المعاهدة"**.[٩٣]

اكدت المواد خامساً وسادساً وسابعاً عزم الحكومة العراقية استثمار هذا التحالف لاستكمال تأسيس مشروعها الوحدوي (الحلف العربي) منذ تأكيدها السعي لإدخال اليمن لهذا التحالف ، ومساندة ودعم كفاح الشعوب العربية ، وحل مشاكل المنطقة بلغة الحوار بعيداً عن شبح الحرب ، لان هدفه الأساس هو التصدي لخطر الحرب وليس دخول الحرب .

٨. **"يقوم الممثلون الدبلوماسيون والقنصليات لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتمثيل مصالح الفريق السامي المتعاقد الاخر في البلاد الأجنبية التي ليس فيها ممثلون لذلك الفريق السامي المتعاقد وليس في هذا ما يمس باي صورة من الصور حرية ذلك الفريق في تعيين ممثلين مستقلين له اذا أراد ذلك ومن المفهوم لدى الفريقين الساميين المتعاقدين ان ممثليهما في البلاد الأجنبية يسرون على خطة عامة مشتركة بمقتضى الروح التي انطوت عليها تلك المعاهدة"**.[٩٤]

٩. **"من المتفق عليه لدى الفريقين الساميين المتعاقدين ان ليس في هذه المعاهدة ما يخل بتعهدات الحكومة العراقية المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة التحالف المنقدة بين العراق وبريطانيا العظمى في ٣٠ حزيران "١٩٣٠**.[٩٥]

١٠. **ليس في هذه المعاهدة ما يبطل او يلغ احكام المعاهدات والاتفاقات المنعقدة بين المملكتين (معاهدة المحمرة [٦]الموقعة في مايس ١٩٢٣) و(بروتكول العقير (رقم واحد)[٧]في ٣كانون الأول ١٩٢٣) و(بروتكول العقير(رقم اثنان)[٨]في ١٩٢٣) و(اتفاقية بحرة في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥) (معاهدة الصداقة وحسن الجوار في ٧ نيسان ١٩٣١) و(معاهدة تسليم المجرمين في ٨ نيسان ١٩٣١)"** .[٩٩]

١١. **"يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بالبدء خلال سنة من تاريخ عقد هذه المعاهدة بالمفاوضات لعقد اتفاقيات في المواضيع التالية:**

ا. الإقامة وجواز السفر.

ب. الشؤون الاقتصادية والمالية والجمركية .

ج. تنظيم طرق المواصلات والمراسلات".[١٠٠]

١٢. **"تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة عشر سنوات وتعتبر نافذة لمدة عشر سنوات أخرى اذا لم يخبر احد الفريقين الساميين المتعاقدين الفريق السامي المتعاقد الاخر رغبته في انهائها قبل (٦) اشهر من تاريخ انتهاء اجلها"** .[١٠١]

اتضح لنا بذلك **ماهية الحلف العربي بانه عبارة عن معاهدة** اكدت موادها أمور عدة أهمها ان الهدف من ابرام هذه المعاهدة هو تسوية المشاكل العالقة مع السعودية ، التي يبدو ان سلسلة الاتفاقات السابقة لم تستطع ان تضع حدا لها لاسيما هجمات الوهابية ، ونلمح أيضا ان المعاهدة ذات رسالة سلمية فهي ليست تكتل سياسي او عسكري موجه ضد أي طرف في السياسة الدولية بل مشروع وحدوي يقوم على أساس تبني قيم السلام وهذا ما صرحت به بنود المعاهدة ان اقصى مساعدة يمكن ان تقدمتها هو التشاور والمفاوضات الودية ، وثبت لنا ايضاً من خلال استعراض مواد المعاهدة ان الحكومة العراقية لم تكن مستعدة لان تتنازل عن مكاسبها في السياسة الخارجية العالمية من خلال التزامها بميثاق العصبة أو التفريط بعلاقاتها مع بريطانيا العظمى .

تبع تصديق معاهدة الاخوة والتحالف مراسيم تبادل وثائقها التي خول الملك غازي فيها وزير الخارجية نوري السعيد بموجب كتاب تخويل جاء فيه **"... افوض حامل وسام الرافدين من الدرجة الأولى والنوع العسكري تبادل وثائق معاهدة الاخوة والتحالف المعقودة بيننا وبين صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية الموقع عليها في بغداد في العاشر من محرم الحرام سنة ١٣٥٠هـ"** لأجل ان تمسي احكامها نافذة بين المملكتين المتعاقدتين .[١٠٢]

حال الواقع السياسي العراقي دون قيام وزير الخارجية نوري السعيد بتبادل وثائق المعاهدة موضوع البحث ، اذ افضى ذلك الواقع الى حركة انقلابية تمخض عنها تأليف حكومة جديدة استبعدت عدد من شخصيات المرحلة السابقة كان هو في مقدمتها ، وآلت مقاليد وزارة الخارجية الى شخص ناجي الأصيل[٣] الذي تولى مهمة تسليم وتسلم تلك الوثائق [٤] بعد ان فوضه الملك غازي في الخامس من تشرين الثاني ١٩٣٦ لتلك المهمة[٥] وقرر مجلس الوزراء العراقي كذلك ايفاده الى (الرياض) لأجل التفاوض مع الحكومة السعودية بشأن عقد اتفاقيات : **"الإقامة والشؤون المالية والاقتصادية والجمركية وتنظيم طرق المواصلات والمراسلات بين البلدين "** [٦] فضلاً عن تخويله بالشروع ببدء المفاوضات لعقد **"بروتكول التحكيم"** اذ اوجبت أيضاً مواد معاهدة الاخوة والتحالف عقد تلك الاتفاقيات والحاقها بها منذ لحظة دخولها حيز التنفيذ [١٠٧].

في ضوء ما تقدم باتت مواد معاهدة الاخوة والتحالف نافذة وسط تأييد وابتهاج الأوساط الرسمية والشعبية ، وهنا يطرح تساؤل هام ، هل كان ابرام تلك المعاهدة نهاية للجهد العراقي ، أم استمرت المساعي والجهود لتحقيق ما تصبو اليه النخبة السياسية العراقية من تأسيس حلف عربي يحفظ للبلاد العربية حقوقها ، وأي بلد عربي سيكون هدفاً للحراك العراقي القادم بغية ضمه لهذا المشروع .

ثبت لنا ان ابرام معاهدة التحالف بين المملكة العراقية والمملكة السعودية لم يكن نهاية مساعي الدبلوماسية العراقية في سبيل تحقيق الوحدة العربية ، وهذا ما اكدته برقية الملك غازي الى الديوان الامامي اليماني في السادس من نيسان ١٩٣٦ ، التي ارسل بطيها نسخة من معاهدة التحالف المذكورة آنفاً وجلب انتباه الامام يحيى حميد الدين الى ما صرحت به المادة سادساً منها والتي اكدت على سعي الفريقين المتعاقدين لأجل ضم اليمن الى هذا الحلف ، معرباً عن أمله في **"سماع الموافقة على الانضمام او ملاحظات البلاط الامامي على جوهر المعاهدة "** [١٠٨].

أعاد الديوان الملكي ايضاً التواصل مع المملكة اليمانية وارسل بتاريخ العاشر من نيسان ١٩٣٦ برقية أخرى الى البلاط الامامي أوضح فيها ان الغاية من عقد معاهدة التحالف والاخوة العربية **"ان تزاد الالفة والمحبة والاخاء بين البلدان الإسلامية والعربية"** ، ولان هذه الغاية من دواعي سرور الامام يحيى حميد الدين لازال العراق ينتظر ملاحظات جلالته حولها [١٠٩].

بدا واضحا مسعى العراق الجاد لأجل لم شمل البلاد العربية في مرحلة تأريخية خطرة اخذت فيها القوى العالمية الكبرى بدأت تصعد من سباق التسلح وتأسيس الاحلاف العسكرية ، الامر الذي يستدعي من وجهة نظر القوى السياسية العراقية تأليف جبهة عربية قادرة على ان تكون طرف مؤثر في السياسة الدولية لاسيما ابان تلك المرحلة ، بيد ان التساؤل الأهم هو الى أي درجة يمكن ان تحقق الدبلوماسية العراقية أهدافها في ظل الأوضاع السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي ، وهذا ما سنعمد الى كشف النقاب عنه .

أثمرت جهود الحكومة العراقية بهذا الصدد في الحصول على تأييد اليمن لمشروع التحالف ذلك التأييد الذي اتضح من رسالة الامام يحيى حميد الدين التي شكر فيها الملك غازي على بشرى عقد هذه المعاهدة ومباركته لهذه الخطوة مكتفيا بالدعاء له في تحقيق أهدافه السامية [١١٠] وقد وجدت الحكومة العراقية في هذه البرقية الموجزة بارقة أمل في إمكانية تأييد اليمن لمشروع التحالف ومن ثم الانضمام له ، لذا اقترحت توجيه برقية اخرى للإمام يحيى حميد الدين بتوقيع الملك غازي مع ارسال وفد رفيع المستوى لتبادل الآراء وتشجيع مملكة اليمن على الانضمام الى معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية[١١١].

استجاب الملك غازي لمقترح الحكومة ووجه باسمه برقية للإمام يحيى حميد الدين جاء فيها ما نصه **":**

... لا شك ان جلالتكم على علم من الغرض الذي ترمي اليه هذه المعاهدة وهو خدمة المسلمين عامة والعرب خاصة ، وان بناؤها الأول

هو تآخي البلاد العربية وتحالفها ، وان انضمام مملكة اليمن سيكون ذا نتائج عظيمة ....سيما وان الظروف العالمية الحاضرة تتطلب تآزر الأمم العربية واستعدادها للطوارئ ... ونرى ان الوقت حان لإرسال وفد الى بلاط جلالتكم برئاسة كبار رجال المملكة العراقية لتبادل الرأي فيما هو بمصلحة المسلمين والعرب "[١١٢].

اكدت البرقية أعلاه ان المملكة العراقية باتت موقنة تماماً من ان العالم مقبل على تحدٍ خطر وعلى البلاد العربية التأهب لذلك الخطر من خلال تأليف كتلة عربية موحدة هدفها حماية مصالح الشعوب العربية والإسلامية وليس السيطرة والاستحواذ ، وقد اكدت واقعة الحرب العالمية الثانية صحة مخاوف رجال الدولة العراقية .

استجابت مملكة اليمن للدعوات العراقية وبعث الامام يحيى حميد الدين برقية حملت الكثير من تعابير المجاملة والاحترام لشخص الملك غازي الذي وصفه **"الضمير الحي المناصر للبلاد اليمانية وسعيه لإشراك اليمن الى الحلف العربي "** ، موضحاً كذلك استعداد اليمن الى عقد معاهدة مشتملة على أسس الاتحاد مع المملكة العراقية ، مع تحفظه على ما ورد في نص معاهدة الاخوة والتحالف المار ذكرها من التزامات تجاه عصبة الأمم مع تقديره لظروف العراق التي اوجبت عليه الدخول في تلك المواثيق ، مطالباً بإعادة النظر في تلك النصوص [١١٣].

كشفت هذه البرقية عن موافقة مبدئية على الاشتراك في الحلف العربي مع التحفظ على بعض النصوص التي لم تستسيغها مملكة اليمن لاعتبارات دينية ، وهنا الاختبار الأصعب للدبلوماسية العراقية في تحديد قدرتها على نجاحها في ضم اليمن لمشروعها الوحدوي مع الاحتفاظ بتعهداتها الدولية بوصفها مكاسب هامة على صعيد السياسة الخارجية.

ردَ الملك غازي على تحفظات الامام يحيى حميد الدين ببرقيةٍ، اوضح فيها ان" **التحالف بين الممالك الثلاث يكفل لها الخير والنهوض ويحسم الخلافات بالأساليب السلمية بمقتضى روح الاخوة "** ، وسيضمن هذا الحلف (المقصود به المعاهدة الثلاثية العراقي-السعودية-اليمانية) معونة كل مملكة للأخرى وسيسهم في درء الاخطار عنها ، مضيفا " **ان المعاهدة عقدت بعد دراسة الأوضاع العالمية بإمعان "** ، وان ما ورد فيها من ذكر لميثاق عصبة الأمم هو **"جزء من تعهدات ارتبط بها العراق وليس بمقدوره التراجع عنها"** ، خاتماً برقيته بانتظاره لليوم السعيد الذي يبشر فيه باشتراك مملكة اليمن مع اخوانها في هذا المشروع [١١٤]،عمدت من جانبها الحكومة العراقية الى تأليف وفد [١١٥]فيع المستوى لمقابلة الامام يحي حميد الدين حاملاً له وثائق تلك المعاهدة[١١٦] لأجل التوقيع على نسخها لتبيت المملكة اليمانية عضواً فيها[١١٧].

أتت تلك المساع ثمارها بتفويض الامام يحيى حميد الدين ممثليه لتوقيع المعاهدة بناءً على **"الروابط الإسلامية والقومية التي تربط جلالة ملك اليمن بجلالتهما وشعوره كما يشعر جلالتهما بالحاجة الماسة للتعاون والتفاهم في الشؤون التي تهم مصلحة مملكته وشعبه والحفاظ على سلامة بلاده ، مع ملاحظة (عدم القبول جراء هذا التصريح بأي تعهد من التعهدات المنصوص عليها ميثاق عصبة الأمم ، معاهدة نبذ الحرب ، او اي من التعهدات التي ليس جلالته مرتبطاً بها"** ، حسب ما افصحت عنه برقيته بتفويض وفد التفاوض[١١٨].

مر بنا سلفا تأليف الوفد العراقي لمقابلة ملك اليمن لإقناعه بالاشتراك في الحلف العربي وحددت له التعليمات الواجب السير عليها في المفاوضات[١١٩]التي يمكن ان نلخصها بعرض المادة سادسا من معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية ، وضرورة شرح فوائد انضمام اليمن للمعاهدة والغاية المتوخاة منها وبذل الجهود لإزالة أي تردد قد يحصل حول ضرورة التصريح بميثاق عصبة الأمم والتعهدات الدولية الأخرى وبيان فائدة هذا التصريح للمتعاقدين ، وطرح ثلاث مسودات للمعاهدة ، الأولى دون التصريح بالتزام اليمن بالتعهدات المنصوص عليها في ميثاق عصبة الأمم

ومعاهدة نبذ الحرب ، والثانية عدم الالتزام بتعهدات العراق الواردة في معاهدة التحالف مع بريطانيا العظمى سنة ١٩٣٠ وسائر المعاهدات التي ليس جلالة الملك فريقا فيها ، والثالثة دون اية تحفظات ، وعلى الوفد ان يسعى جاهداً لتمريرها وبخلافه الثانية فالأولى :[١٢٠]

سافر الوفد الى (جدة) وتم شراء هدايا للبلاط اليماني[١٢١] ثم اتجه الى (الحديدة) للدخول في المفاوضات مع المملكة اليمانية[١٢٢] استطاع الوفد العراقي ان يحقق النجاح في مهمته اثر حصوله على موافقة مبدئية لانضمام مملكة اليمن للتحالف المنشود وفق أسس لا تختلف في جوهرها عن نصوص معاهدة الاخوة والتحالف [١٢٣] اذ اخبر الوفد العراقي مجلس الوزراء [١٢٤] بما نصه " **تم عرض مواد المعاهدة عينا وحذف ما يتعلق بعصبة الأمم والتعهدات الدولية وتم الاشارة اليها اجمالا ، وتم توقيعها من قبل الامام يحيى**" وبذلك أتم الوفد مهمته وعاد الى (جدة) [١٢٥] التي سيغادرها الى العراق بعد ان أكمل المهام الموكلة اليه :[١٢٦]

عرضت المصادقة على مسودة الاتفاقية على مجلس الوزراء العراقي وتباين الموقف من قضية تشريعها بقانون واجب التنفيذ على الجميع ، ففي الوقت الذي رأت فيه وزارة الخارجية ان قرار انضمام اليمن لمشروع المعاهدة لا يستدعي التشريع وذلك لعدم وجود تغييرات جوهرية ، ولاستبعاد فكرة حدوث نزاع بين العراق واليمن يتطلب التحكيم لعدم وجود حدود مشتركة بينهما ، فضلا عن ان انضمام اليمن مضمون بأحكام المادة سادسا من معاهدة التحالف والاخوة العربية ، فلا يوجد مسوغ لعرضها على مجلس الأمة العراقي[١٢٧] بيد ان وزارة العدل وجدت انها قد جاءت بحقوق ورغائب جديدة ولم تكن مطابقة تماماً لنص المادة أولا من معاهدة التحالف والاخوة ، لذا من الواجب عرضها على مجلس الامة للبت بها [١٢٨] انتهى النقاش بتكليف وزرارة العدل بإعداد لائحة قانون ابرام الاتفاقية العراقية-اليمانية الموقع عليها في اليمن سنة ١٩٣٧ ، وصاغت لها مادة مفردة نصت على " **لجلالة الملك ان يصدق الاتفاقية المنعقدة بين العراق واليمن**".[١٢٩]

نجد من الضروري هنا بيان اهم تعديل على مشروع المعاهدة هو ما جاء في المادة التاسعة والتي نصت على " **ما يخل بتعهدات الحكومة العراقية (عصبة الأمم ، المعاهدة العراقية-البريطانية، معاهدة نبذ الحروب)** ..." امست بعد التعديل " **ليس في هذا ما يخل بحقوق وحرية وتعهدات حكومات الفرقاء السامين المتعاقدين مع الدول والحكومات الأخرى والهيئات الدولية وبصلاتهم معها**" ، ووجدت الحكومة العراقية لا محذور فيه :[١٣٠]

ترتب على انضمام اليمن لمشروع الحلف العربي ابرام "**عهد تحكيم بين السعودية واليمن**" تعهد بموجبه الفريقان بإحالة جميع القضايا المتنازع عليها الى التحكيم الذي يجري من خلال هيئة مؤلفة من الفريقين على ان يتم اختيار رئيسها بالقرعة ، ويتم اصدار القرار خلال شهر من اجتماع الهيئة ويتخذ القرار بالأكثرية ، وتكون مرتباتهم مناصفة بين الحكومتين ، ويعد هذا العهد مكملا متمما لمعاهدة الطائف وسارية سريان المعاهدة المذكورة :[١٣١]

اجتمع مجلس الوزراء وامعن النظر بكتاب وزراة العدل المرقم ل/١٢١ /٣٥ في ١٩٣٧/٦/١٤ والخارجية س/١/٣٠ في ١٩٣٧/٧/٧ ووافق على لائحة قانون تصديق وثيقة انضمام جلالة ملك اليمن الى معاهدة الاخوة العربية والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية[١٣٢] وابرقها الى الديوان الملكي[١٣٣] لتحظى بتوقيع الملك غازي ، الذي اقرها وأعاد ارسالها الى مجلس الوزراء لنشرها [١٣٤] واعلن بدوره الملك عبد العزيز آل سعود موافقته على صيغة الاتفاق مع المملكة اليمانية بوصفه شريكاً أساسياً في مشروع التحالف ، وطالب بالإسراع في ارسال نسخ المعاهدة لتوقيعها ، مبيناً ان ممثله في تبادل وثائق التوقيع هو ممثل الملك غازي ذاته :[١٣٥]

وجه الملك غازي برقية الى ملك اليمن بين فيها سروره لموافقة مجلس الامة العراقي على إقرار وثيقة انضمام اليمن الى معاهدة الاخوة والتحالف المنعقدة بين العراق والمملكة العربية السعودية الموقعة

في (صنعاء) في السابع عشر من محرم الحرام ١٣٥٦هـ ، مضيفاً له ان بعد تصديق تلك الوثيقة المذكورة لم يتبق الا تبادل أوراق الابرام لتمسي نافذةً.[١٣٦]

نظمت وزارة الخارجية العراقية وثائق الابرام (ابرام معاهدة التحالف العراقي-السعودي- اليمني) بثلاث نسخ على ان يكون توقيع الملك غازي بأقصى اليمين ويليه الملك عبد العزيز آل سعود ثم ملك اليمن باعتبار ان العراق هو من بدأ السعي لعقد هذه المعاهدات وبمثابة صاحب الدعوة،[١٣٧]واتخذت الترتيبات اللازمة لتبادل وثائق ابرام المعاهدة بعد ان اعدت نسخ المعاهدة الثلاثة موشحة بتوقيع الملك غازي وحملها حائز ثقة الملك وحامل ختمه الخاص الى الملك عبد العزيز السعود ، والذي عبر عن ارتياحه لقرار الانضمام.[١٣٨]

وصل الوفد العراقي الى (جده) ثم اتجه الى (الطائف) لمقابلة الملك السعودي ووزير الخارجية وتم توقيع الوثائق بمشاعر **"الاحترام والتبجيل لجميع رجال الدولة العراقية"** ،[١٣٩]ليتجه الوفد الى (صنعاء) لإتمام مهمته ،[١٤٠]وتم توقيع وثائق المعاهدة ووجه خلال مراسيم التوقيع الامام يحيى حميد الدين برقية الى الملك غازي بين فيها **"وصول الوثائق موقعة من قبل الملك عبد العزيز ال** سعود **وباستلام الوثائق اعتبرنا ان التسليم والتسلم تم"** ، معرباً عن امله في **" ان يكون هذا المشروع مبنيا على أسس الصداقة المتينة والمحبة المكينة ونتخذ هذه السطور ذريعة لتأكيد صداقتنا و ودادنا"** .[١٤١]

اتضح لنا من خلال متابعة الوثائق الرسمية ذات الصلة بالموضوع ان هذا التوافق العربي لم يترك صدى واسعاً في الأوساط العربية ، اذ لم نعثر على أي موقف مؤيد او رافض لهذه الخطوة سوى توجيه المجلس النيابي السوري التهاني لمجلس النواب العراقي الذي طالب بتبليغ جلالة الملك غازي بقراره والمتضمن" **التهنئة الحارة لعقد معاهدة التحالف بين أصحاب الجلالة ملوك العرب تأييد للإخاء والتضامن في الامة العربية جميعها راجين دوام هذا التآخي وشموله لسائر الأقطار العربية باستعادة مجدها الذي رسم بهذا الحلف المبارك**"[١٤٢]وبدوره عبر الملك غازي عن تقديره الكبير للمشاعر النبيلة للسادة رئيس وأعضاء المجلس النيابي السوري مجدداً تمنياته بتحقيق ما تصبوا اليه البلاد العربية وتقدمها.[١٤٣]

لعل من المفيد ان نبين هنا ونحن نختتم صفحات البحث ان مشروع الحلف العربي الذي طرحته الحكومة العراقية بوصفه اول مشروع وحدوي بين الدول العربية هو **معاهدة ثلاثية ضمت ممالك ثلاث العراق-السعودية-اليمن ارتبطت فيه برباط الاخوة العربية والصداقة ويقوم على أساس التعاون والتنسيق بينهما ومد يد العون لسائر بلاد المنطقة .**

الخلاصة واهم الاستنتاجات:

- كانت قضية الوحدة العربية أمنية لدى النخبة السياسية العراقية الحاكمة خلال سنوات الحكم الملكي ، وسعت على اختلاف توجهاتها السياسية ومشاربها المعرفية الى تحقيق هذه الأمنية من خلال طرح مشاريع وحدوية عدة كان هذا المشروع اسبقها ، ومصداق ذلك عدم تأثر هذا المشروع سلباً بالتحولات السياسية التي شهدتها الدولة العراقية ويمكننا ان نعزو سبب ذلك الى ان معظم قادة واقطاب الحكومات العراقية ابان تلك المرحلة هم من رجال الثورة العربية سنة ١٩١٦ والحالمين بالدولة العربية الكبرى .
- تبني المملكة العراقية لهذا المشروع أكد لنا امتلاك رجالها فكراً سياسياً متقداً جعلهم يستشعرون الخطر القادم ، ولا مناص من مجابهة ذلك الخطر الا بتبني مفاهيم التعاون والتنسيق بما يجعل البلاد العربية قوة واحدة مؤثرة في السياسة الدولية .
- اتضح ان محور حراك المملكة العراقية في سبيل تحقيق هذا المشروع اقتصر على منطقة النفوذ البريطاني ، وهذا ما سمحت لها به ظروف السياسة العالمية وواقع تشكيل المنطقة العربية عقب سنوات الحرب العالمية الأولى ، والاهم اننا لا نستبعد مطلقاً وجود يد بريطانية داعمة لهذا التوجه العراقي الذي وجدت فيه عاملاً مهمة لحماية نفوذها ومصالحها في المنطقة العربية، وبذلك نجد تفسيراً

لعدم اعتراض الحكومة البريطانية لمساعي المملكة العراقية هذه لاسيما في سنوات الانتداب البريطاني.

- فتحت المملكة العراقية قنوات التواصل مع جميع الدول العربية التي سمحت لها ظروف السياسة العالمية التحرك عليها ، وهذا ما يؤكد لنا فاعلية الدبلوماسية العراقية التي حرصت على جعل العراق قوة مؤثرة في المنطقة العربية وامتلاك المملكة العراقية رسالة هامة مفادها (إرساء قيم السلام في المنطقة) ، تلك الرسالة التي جعلتها تتسامى فوق كل الانقسامات والمشاكل الثنائية في سبيل نجاح هذا المشروع الذي وجدت فيه درعاً حصيناً للشعب العربي.
- كشفت اعمال المفاوضات التي أجريت بهذا الشأن امتلاك الحكومة العراقية مهارات الدبلوماسية المطلوبة بدءً من لغة الحوار التي ماحكت اهتمام وانتماء كل حاكم من الحكام العرب وهذا ما بدا جلياً في نصوص البرقيات التي ارسلتها المملكة العراقية الى حكام الدول العربية ، وحزم المفاوض العراقي الذي استطاع بمهارته ولياقته العالية اقناع الفريق المفاوض الآخر بمقترح حكومته والحفاظ على مكتسباته في السياسة الدولية التي كانت نقطة اعتراض عند المتعاقدين الآخرين.
- تنوعت الأسباب التي حالت دون اشتراك الممالك العربية في هذا التحالف ففي الوقت الذي حالت فيه روح التنافس بين العرشين العراقي والمصري دون انضمام المملكة المصرية لهذا المشروع ، كان التدخل البريطاني اهم أسباب عدم انضواء الأردن له ، بعد ان وجدت فيه نسفاً للهدف الحقيقي الذي أنشأت لأجله امارة شرق الأردن بوصفها حاجز بين الدول العربية والكيان الصهيوني ، رغم التأييد الكبير في الأردن للتحالف مع الدولة العراقية نظراً للانتماء الواحد للبيت الهاشمي ، لتبق الأردن وبقرار بريطاني خارج التحالف ايفاء لوعدها المشؤوم ، حتى أجبرتها معطيات الحرب العالمية الثانية التي تراجع فيها نفوذها واخذت معظم دول المنطقة تسير في ركاب السياسة الامريكية ، وسعيها للحفاظ على ما تبقى من نفوذ لها في المنطقة على العدول عن موقفها والسماح بتحالف المملكتين وهذا ما يفسر لنا ليس فقط ابرام معاهدة الاخوة العربية والتحالف عام ١٩٤٧ بل بقيام الاتحاد العربي بين المملكة العراقية والمملكة الاردنية عام ١٩٥٨.
- اتضحت ماهية الحلف العربي بأنه **معاهدة تحالف ثلاثية ضمت الممالك الثلاث (العراق ، السعودية ، اليمن)** تقوم على أساس التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء بما تسمح به مبادى عصبة الأمم لا على أساس التوسع والاعتداء ولم يكن موجه ضد أي طرف .
- كان دخول المملكة اليمانية للتحالف العربي ذا مكاسب للملكتين السعودية واليمانية وليس المملكة العراقية نظراً لمشاكل الحدود الجمة بينهما .
- لم تحصل المملكة العراقية من الحلف العربي على أية مكاسب ، الا ان المكسب الأهم هو وضع حد للغزوات الوهابية واعتداءات الحدود المتكررة ، وهذا ما حدث بالفعل اذ لم تسجل الوثائق أي اعتداء او انتهاك للحدود مع السعودية بعد عام ١٩٣٧، وذلك لتقدم مؤسسات الدولة العراقية الدستورية والتعليمية والاقتصادية والعسكرية على المؤسسات المذكورة في الدول الأعضاء ، وهذا ما يعلل لنا عدم اشتراط المملكة العراقية على الدول الأعضاء تقديم أي تعهدات بشان معونة المملكة العراقية اذا ما تعرضت لأي خطر.
- حمل مشروع التحالف رسالة سلام كبرى في المنطقة تجاوزت حدود الدول الأعضاء وهذا ما يتجلى في اهتمامه الكبير لشؤون إمارات الخليج العربي وحرصه على سيادة الأمن والاستقرار فيها والتعاون معها لتمكينها من ذلك وان لم تشترك معها في التحالف.
- لم يخلف التحالف أي صدى واسع في البلاد العربية ويمكننا ان نعزو سبب ذلك الى واقع البلاد العربية ابان تلك المرحلة التي لم تمتلك بعد حق تقرير مصيرها ، فضلاً عن روح التنافس والانقسامات الضيقة.

الهوامش:

[١] الملك فيصل الأول (١٨٨٢-١٩٣٣): فيصل بن الشريف الحسين(قائد الثورة العربية الكبرى سنة ١٩١٦ وملك الحجاز)، درس في الكتاتيب، عضو مجلس المبعوثان سنة ١٩١٣،قائد جيش الثورة العربية، ملك سوريا سنة١٩٢٠، انتخب ملكاً للعراق للسنوات١٩٢١-١٩٣٣، شهد دخول العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢، توفى في السابع من أيلول ١٩٣٣ في مستشفى العاصمة السويسرية (**برن**). للتفاصيل ينظر: توفيق السويدي، وجوه عراقية عبر التاريخ،(لندن: دار رياض الريس للنشر،١٩٨٧)؛علاء جاسم محمد، الملك فيصل الأول حياته ودورة السياسي في الثورة العربية وسوريا والعراق١٨٨٢- ١٩٣٣،(بغداد: منشورات مكتبة اليقظة العربية، ١٩٩٠).

[٢] نوري السعيد (١٨٨٨-١٩٥٨): محمد نوري سعيد افندي القره غولي، ولد في مدينة (بغداد)، اكمل دراسته في الكلية العسكرية ومدرسة الأركان الحربية سنة١٩١١، اختير رئيساً لأركان حرب الجيش الحجازي ابان ثورة سنة ١٩١٦، ، تقلد مناصب عليا عده أهمها :(رئيس أركان الجيش العراقي ، وزير الدفاع، وزير الداخلية وزير الخارجية، عضو مجلس النواب العراقي لدوراتٍ عدة، رئيس الحكومة(١٤).للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى ١٩٣٢، ط٢،(بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٨) ؛ سعاد رؤوف شير علي، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مراجعة الدكتور كمال مظهر احمد،(بغداد: مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٨).

[٣] د.ك.و، م.ب.م ،التسلسل ٣١١، الرقم ٩٠٢، الحلف العربي، شباط ١٩٣١- تموز ١٩٣٧، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية المرقم ج١٦٦ في ١٩٣١/٢/٢٠ ، و١،ص١-٢.

[٤] تتألف المعاهدة الصادرة بموجب **"قانون معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وامارة شرق الأردن رقم ٦١ لسنة ١٩٣١"** من أربعة مواد فقط. وزارة العدل . مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٣١، قسم القوانين، (بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣١)،ص٦٢٦-٦٢٧.

[٥] د.ك.و، م.ب.م، الحلف العربي ، كتاب الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٨٠٠ في ١٩٣١/٤/٢٣، و٥٧، ص٨٤.

[٦] وقعت المعاهدات في عمان يوم ١٩٣١/٣/٢٦. المصدر نفسه، ص ٨٥؛ التسلسل٣١١، الرقم٣٩٥، مقررات مجلس الوزراء ، مقررات شهري شباط وآذار ١٩٣١، وقائع جلسة ١٢ أيار ١٩٣١،و٣٣،ص٤٥.

[٧] وقعت معاهدة الاخوة بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية في ١٥ أيار ١٩٤٧ مؤلفة من (١٢) مادة. للتفاصيل ينظر: وزارة العدل مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٤٧، قسم القوانين،(بغداد: مطبعة الحكومة، ١٩٤٧)، ص٨٥-٨٨.

[٨] وقعت اتفاقية تسليم المجرمين بين العراق ومصر في ١٦ أيار ١٩٣١ ، مؤلفة من (١٨) مادة . للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه ، مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٣١، قسم القوانين(بغداد: مطبعة الحكومة ، ١٩٣١)، ص٦١٨-٦٢١.

[٩] الملك فؤاد الأول(١٨٦٨-١٩٣٦): فؤاد إسماعيل بن إبراهيم باشا بن محمد علي باشا ، ولد في (القاهرة) ، اتم تعليمه في المدارس الحربية في إيطاليا برفقة والده الذي نفي الى إيطاليا ، تتولى عرش مصر عقب وفاة اخية السلطان حسين كامل ، شهد عهده احداث هامة أهمها: (استقلال مصر في ٢٨ شباط١٩٢٢، إقرار الدستور المصري عام ١٩٢٣)، أولى شؤون التعليم والجمعيات الإنسانية العناية والاهتمام . للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهري، الموسوعة السياسية ،(بيروت: المؤسسة العربية للنشر،١٩٧٤)،ص٤١٢-٤١٣.

[١٠] د.ك.و، م.ب.م ، الحلف العربي، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية المرقم ج/١٦٨ في ١٩٣١/٣/١، (رسالة الملك فيصل الى الملك فؤاد الأول بتاريخ ١٩٣١/٢/١٧)، و٢، ص٣.

[١١] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٧٧٩ في ١٩٣١/٤/٢٢، و٥٦، ص٨٣؛ تتألف الاتفاقية من (١٧) مادة اختصت بتسليم المجرمين والمحكومين غيابياً . للتفاصيل ينظر: وزارة العدل، مجموعة والقوانين والأنظمة لسنة ١٩٣١، قسم القوانين، ص٦١٨-٦٢٠.

[١٢] في الوقت الذي قدم فيه الدكتور عبد الرحمن الشهبندر معلومات عن (الحلف العربي) بمقالته الموسومة **" اراء جليلة في الحلف العربي"** ، طلبت مجلة "المعرفة " ، معلومات وافية عن هذا المشروع . "المعرفة"(مجلة) ، القاهرة، العدد السادس، تشرين الأول ١٩٣١، ص٦٦٩-٦٧٢.

[١٣] اعلن الملك عبد العزيز آل سعود عام ١٩٣٢ عن تأسيس الدولة السعودية .

[١٤] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية المرقم ج/١٦٩ في ١٩٣١/٣/١٥، و٣، ص٤.

[١٥] عبد العزيز السعود(١٨٨٠-١٩٥٣):عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل بن سعود، ولد في (الرياض) عاش طفولته في (الكويت) ومنها اتجه مع اتباعه الى عاصمة اسلافه واستطاع ان يجد له موطئ قدم فيها

سنة١٩١٤،استمالته بريطانيا الى جانبها وتمكن من انهاء حكم الـ" **رشيد**" وأمسى سلطان نجد١٩٢٢ ثم سيطر على الحجاز في اواخر ١٩٢٥وبويع سنة ١٩٢٦ سلطاناً على الحجاز ونجد وملحقاتها، ليؤسس الدولة السعودية الحديثة عام ١٩٣٢. للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام الوطنية والقومية العربية، (لندن:دار الحكمة،١٩٩٩)،ص١٥١-١٥٧.

[١٦] د.ك.و، م.ب.م ، الحلف العربي، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية المرقم ج/١٦٩ في ١٩٣١/٣/١٥ (رسالة الملك فيصل الى الملك عبد العزيز ال سعود في ١١شباط ١٩٣١)، و٣، ص٣.

[١٧] طه الهاشمي (١٨٨٨ - ١٩٦١): طه سلمان بن ياسين باشا ، ولد في بغداد وبعد ان اتم دراسته الإعدادية التحق بالمدرسة العسكرية في اسطنبول وتخرج منها عام ١٩٠٦ ثم تخرج من مدرسة الأركان عام ١٩٠٩ برتبة رئيس والتحق بالجيش العثماني في سوريا وفي اليمن عام ١٩١٤ وبقي هناك حتى أسره الإنكليز عام ١٩١٩ ، تقلدَ مناصب عسكرية وسياسية عدة ، شارك في تأليف الجبهة الشعبية المتحدة ، انتخب نائباً لرئيس مجلس الإعمار ١٩٥٣-١٩٥٨، توفى في العاصمة (لندن) عام ١٩٦١.للتفاصيل ينظر: يحيى كاظم المعموري، طه الهاشمي ونشاطه العسكري والسياسي في العهدين العثماني المتأخر والملكي العراقي حتى عام ١٩٥٨،(بابل: دار الفرات، ٢٠١٤) .

[١٨] الامام يحيى حميد الدين (١٨٦٩-١٩٤٨):الامام السابع والستين للأسرة الزيدية الحاكمة في بلاد اليمن ، ولد في صنعاء، درس الفقه واصول الدين، حارب الى جانب والده ، بويع في مدينة(قفلة عذر) شمال صنعاء ، دخل صنعاء عام ١٩٠٥ بعد ان اجبر العثمانيين على الانسحاب عنها ، آمن بالوحدة الإسلامية ، اغتيل على طريق (الحديدة) في منتصف شباط ١٩٤٨. للتفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق،ص١٦٦-١٧٣.

[١٩] د.ك.و، م.ب.م ، الحلف العربي، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية ج/١٧٠ في ١٩٣١/٣/٢٠،(رسالة الملك فيصل الى الامام يحيى حميد الدين في ١٦ شباط١٩٣١)، و٤،ص٥-٦.

[٢٠] عاش طه الهاشمي سنوات عدة في بلاد اليمن بوصفه قائداً للفيلق العثماني السابع وكانت تربطه صلات ودية مع الامام يحيى حميد الدين. مير بصري. المصدر السابق، ص١٦٨.

[٢١] د.ك.و، م.ب.م ، الحلف العربي ، كتاب الديوان الملكي الى مكتب المعتمد السامي البريطاني في بغداد المرقم د/ ٢٣ في ١٩٣١/٣/٢٠ ، و٦،ص٩.

[٢٢] المصدر نفسه ، كتاب الخارجية العراقية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ١٦١١ في ١٩٣١/٢/١٧، و١٣،ص١٧.

[٢٣] المصدر نفسه ، كتاب الخارجية السعودية الى الخارجية العراقية المرقم ٢/٦/٦ في ٢١ ذي القعدة ١٣٤٩ه، و١٤،ص١٨.

[٢٤] المصدر نفسه ، الحلف العربي، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم١٤٢ في ١٩ شباط١٩٣١، (برقية الملك عبد العزيز السعود في ٢٦ذي القعدة ١٤٣٩ه)، و١٥،ص٢٠-٢١.

[٢٥] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء ج١٧٠ في ١٩٣١/٣/٣،و١٧،ص٢٣.

[٢٦] المصدر نفسه ، ص٢٣-٢٤.

[٢٧] المصدر نفسه، ص٢٤.

[٢٨] المصدر نفسه،ص٢٤.

[٢٩] المصدر نفسه، ص٢٤-٢٥.

[٣٠] المصدر نفسه ،ص٢٥.

[٣١] تتألف هذه الاتفاقية من (١٢) مادة وقعت بتاريخ الأول من تشرين الأول ١٩٢٥ وسميت بهذا الاسم نسبة الى مخيم (بحرة). المصدر نفسه ، تسلسل ٣١١، الرقم ٨٨٦، اتفاقية المحمرة ، ١٩٢٢-١٩٢٥.

[٣٢] المصدر نفسه ، الحلف العربي ، ص٢٥.

[٣٣] المصدر نفسه ، ص٢٥-٢٦.

[٣٤] المصدر نفسه ، ص٢٦

[٣٥] المصدر نفسه، ص٢٦.

[٣٦] المصدر نفسه ، ص٢٦.

[٣٧] المصدر نفسه ، ص٢٦.

[٣٨] المصدر نفسه ، ص٢٦-٢٧.

[٣٩] المصدر نفسه ، ص٢٧.

[٤٠] المصدر نفسه ، ص٢٧-٢٨.

[٤١] المصدر نفسه ، ص٢٨.

[٤٢] المصدر نفسه،ص٢٨؛ ذيلت المعاهدة بتوقيع نوري السعيد عن المملكة العراقية والأمير فيصل بن عبد العزيز عن مملكة الحجاز ونجد في ١٩٣١/٤/٧.كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ج/٢٦٨ في ١٩٣١/٥/٣، و٢٠،ص٣١-٣٥.

[٤٣] المصدر نفسه ، ص٢٨.

[٤٤] المصدر نفسه، ص٢٨-٢٩.

[٤٥] المصدر نفسه ، ص٢٩.

[٤٦] المصدر نفسه، ص٢٩.

[٤٧] المصدر نفسه، ص٢٩.

[٤٨] المصدر نفسه،ص٢٩.

[٤٩] المصدر نفسه ، ص٢٩-٣٠.

[٥٠] المصدر نفسه، ص٣٠.

[٥١] المصدر نفسه، ص٣٠.

[٥٢] المصدر نفسه،ص٣٠؛ وقع البروتكول في ١٩٣١/٤/٧. كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ج/٢٦٨ في ١٩٣١/٥/٣، و٢٠،ص٣٦-٣٨.

[٥٣] المصدر نفسه ، التسلسل ٣١١، الرقم ٨٩٤، اتفاقية تسليم المجرمين ، ١٩٣١، برقية الخارجية السعودية الى رئيس الوزراء العراقي في ١٠ رمضان ١٣٤٤هـ طي كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٢٧٢ في ٢/٩/ ١٩٣١، و٣،ص٦.

[٥٤] المصدر نفسه ، الحلف العربي، كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء ج ٢٧٠ في ٥/٤/ ١٩٣١، و٢٢،ص٣٩-٤٠.

[٥٥] المصدر نفسه ، ص٤١-٤٢؛ أرسلت الحكومة العراقية مقترح التعديل بوفد رسمي حمل معه هدية ثمينة للملك عبد العزيز آل سعود كانت عبارة عن (صينية ذهبية ودلتان قهوة من صناعة الصابئة العراقيين نقش عليها اسم الملك عبد العزيز وبكلفة ١٥٠٠٠ روبية). اتفاقية تسليم المجرمين، كتاب سكرتارية مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المرقم ٤٠١ في ٢٩ شباط ١٩٣١، و٥، ص٨.

[٥٦] المصدر نفسه ، ص٤٣.

[٥٧] وجهت البرقية يوم ٢٠ ذي القعدة ١٤٣٩ه. المصدر نفسه ، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٢٠٣١ في ١٩٣١/٥/١٨،و٢٣،ص٤٩-٥٠.

[٥٨] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء ج ٢٧٠ في ١٩٣١/٥/٤،و٢٢،ص٣٩-٤٠؛ من الجدير بالذكر ان وزارة الخارجية كلفت وزارة الداخلية باتخاذ ما يلزم تنفيذا لمواد الاتفاقية. اتفاقية تسليم المجرمين، كتاب وزارة الخارجية الى وزارة الداخلية المرقم س١٠٠ في ١٩٣١/٥/١٨،و٩،ص١١.

[٥٩] المصدر نفسه ، مقررات شهر أيار ١٩٣١، وقائع جلسة ٢ أيار ١٩٣١، و٥٠، ص٧١؛ تلى تلك المصادقة صدور الإرادة الملكية بتنفيذ قانون "اتفاقية تسليم المجرمين في ١٧أيار ١٩٣١. اتفاقية تسليم المجرمين ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء وبطيه الإرادة الملكية المرقمة ٣٠٤ في ١٧ أيار ١٩٣١،و٨،ص١٠.

[٦٠] كان مخول الامام هو "القاضي عبد الله العمري".المصدر نفسه ، كتاب الخارجية الى الديوان الملكي المرقم س١٨٠ في ١٧ شباط١٩٣١،(برقية الامام يحيى حميد الدين)، و٩،ص١١.

[٦١] تتألف معاهدة الاخوة والصداقة الموقعة بموجب قانون **"معاهدة الاخوة والصداقة بين المملكة العراقية والمملكة اليمانية رقم (٩٣) لسنة ١٩٣١"** من ثلاث مواد.وزارة العدل، مجموعة القوانين والأنظمة العراقية لسنة ١٩٣١، قسم القوانين،(بغداد: مطبعة الحكومة،١٩٣١)،ص٨٣٠.

[٦٢] د.ك.و، م.ب.م ، تسلسل٣١١، الرقم٣٩٧، مقررات مجلس الوزراء، مقررات شهر أيار ١٩٣١، وقائع جلسة ٢ أيار ١٩٣١، و٥٠، ص٧١.

[٦٣] الملك غازي (١٩١٢-١٩٣٩): نجل الملك فيصل الأول الوحيد، ولد في (مكة المكرمة) ،عاش في كنف جده الشريف حسين بن علي حتى سنة ١٩٢٤، قدم الى العراق في ٥تشرين الاول١٩٢٤ ونودي به ولياً للعهد، أكمل تعليمه في مدرسة (هارو) في(لندن) ، ثم التحق بالكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثانٍ ١٩٣٢، نودي به ملكاً على العراق في ٨ايلول ١٩٣٣بعد وفاة والده الملك فيصل، توفي عام ١٩٣٩ بحادث اصطدام سيارته بعد حكم دام خمسة سنوات ونصف. للتفاصيل ينظر:" العقيد جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، (بغداد: منشورات مكتبة المثنى،١٩٨٣)،ص٧٦؛ لطفي جعفر فرج، الملك غازي ومرافقوه،(بغداد: مكتبة اليقظة العربية،١٩٨٧).

[٦٤] د.ك.و، م.ب.م، الحلف العربي ، كتاب مجلس الوزراء الى وزارة الخارجية المرقم س/ ٩٨٨ في ١٩٣٦/٤/٣، و٦٠، ص٩٣؛كتاب الخارجية الى مجلس الوزراء كتاب التخويل المرقم ٢٢٨٧ في ١٩٣٦/٤/٢،و٥٩، ص٩٠.
[٦٥] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ط/ ١١٤ في ١٩٣٦/٤/٢،و٦٢،ص٩٤-٩٥.
[٦٦] مثل الملك عبد العزيز ال سعود في هذه المفاوضات **"الشيخ يوسف ياسين"**. المصدر نفسه، كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ج/ ٢٦٦ في ١٩٣٦/٤/٤، برقية (الملك غازي الى الملك عبد العزيز ال سعود بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢)، و٦٨،ص ١٠٢-١٠٣.
[٦٧] عصبة الأمم (١٩١٩-١٩٤٦): منظمة دولية عالمية تأسست بعد مؤتمر الصلح في باريس بهدف إقرار وحماية السلم العالمي وانضوت تحت قبتها (٥٨) دولة احدها المملكة العراقية . للتفاصيل ينظر: رسول حسين الجميلي، مقارنة بين نظام عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة "السياسة الدولية" (مجلة) ، بغداد، العدد١٥، ٢٠١٠، ص١٧٩-١٧١.
[٦٨] د.ك.و، م.ب.م، الحلف العربي ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء ٣٠٨٦ في ١٩٣٦/٤/٢،و٦٩، ص١٠٠.
[٦٩] المصدر نفسه ، ص١٠١.
[٧٠] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٣٠٨٧ في ١٩٣٦/٤/٣،و٦٩، ص١٠٢.
[٧١] المصدر نفسه ، ص١٠٢.
[٧٢] المصدر نفسه ، ص١٠٢-١٠٣.
[٧٣] المقصود به " معاهدة عدم التعدي الموقعة في انقره بين العراق وتركيا وايران " ، التي اكد المفوض العراقي في (انقرة) رغبة الحكومة السعودية في الانضمام اليها . المصدر نفسه، التسلسل٣١١، الرقم ٩٢٢، معاهدة عدم التعدي العراقية-التركية، ١٩٣٥-١٩٣٧.
[٧٤] المصدر نفسه ، الحلف العربي ، كتاب وزارة الخارجية الى سكرتارية مجلس الوزراء المرقم ٣٠٨٧ في ١٩٣٦/٤/٣،و٦٩، ص١٠٣.
[٧٥] المصدر نفسه، ص١٠٣-١٠٤.
[٧٦] المصدر نفسه، ص١٠٤.
[٧٧] المصدر نفسه، ص١٠٤-١٠٥.
[٧٨] المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٣١٢١ في ١٩٣٦/٤/٢، و٦٨، ص١٠٦.
[٧٩] المصدر نفسه ، كتاب وزرارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٣١٨٠ في ١٩٣٦/٤/٦، وبطيه (برقية نوري السعيد الى الأمير فيصل بن عبد الرحمن) ، و٦٩،ص١٠٧.
[٨٠] المصدر نفسه ، التسلسل٣١١ ، الرقم ٤٥٥، مقررات مجلس الوزراء ، مقررات شهر نيسان ١٩٣٦، جلسة ١٩٣٦/٤/٤، النظر بكتاب الخارجية ٣٨١٥ في ١٩٣٦/٤/٤، و٢٢،ص٤١.
[٨١] المصدر نفسه ، الحلف العربي ، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٢٥٦٢ في ١٩٣٦/٤/١٦، و٧٨، ص١٣٤.
[٨٢] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج٣١٣ في ١٩٣٦/٤/١٦،و٧٩،ص١٣٥.
[٨٣] المصدر نفسه ، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٢٢٩٣ في ١٩٣٦/٤/٤،و٨٠، ص١٣٦؛ كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء ٢٦٨ في ٥ نيسان ، و٨١، ص١٣٧.
[٨٤] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج/٢٦٦ في ١٩٣٦/٤/٤ وبطيه (برقية الملك عبد العزيز السعود الى الملك غازي) ، و٦٦،ص٩٨-٩٩.
[٨٥] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٣١٨٠ في ١٩٣٦/٤/٦، وبطيه (برقية الأمير فيصل الى وزير الخارجية نوري السعيد بتاريخ ٢نيسان ١٩٣٦)، و٧٠، ص١٠٦.
[٨٦] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٣٥٥٠ في ١٩٣٦/٤/١٦،و٨٠،ص١٣٦.
[٨٧] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ٣١٨٩ في ١٩٣٦/٤/٦وبطيه (برقية المفوضية العراقية في (جدة) بتاريخ ٤نيسان ١٩٣٦)، و٧١، ص١٠٧-١٠٨.
[٨٨] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم س/٤/٢٦ في ١٩٣٦/١٠/٣٠، و٨٤، ص١٤٦.
[٨٩] المصدر نفسه ، ص١٤٦.
[٩٠] المصدر نفسه ، ص١٤٦-١٤٧.
[٩١] المصدر نفسه ، ص١٤٧.
[٩٢] المصدر نفسه ،ص١٤٧-١٤٨.
[٩٣] المصدر نفسه ، ص١٤٨.
[٩٤] المصدر نفسه ،ص١٤٨.

[٩٥] المصدر نفسه، ص١٤٨-١٤٩
[٩٦] وقعت اتفاقية المحمرة في ٥ أيار ١٩٢٢ مؤلفة من (٦) مواد وقعها عن المملكة العراقية (وزير الخارجية صبيح نشأت) وعن المملكة الحجازية والنجدية (وزير الخارجية احمد الثنيان) وصادقها المعتمد البريطاني ب ه بوردلين . التسلسل ٣١١، الرقم ٨٨٦، اتفاقية المحمرة، ١٩٢٢-١٩٢٥.
[٩٧] وقع بروتكول العقير رقم (١) في ٣ كانون الأول ١٩٢٣ لتنظيم الحدود وعدم التعرض والتجاوز . تسلسل٣٢٠٥٠، الرقم٩٠٣٥، شؤون الحدود النجدية ، ١٩٢٢- ١٩٢٣، و١، ص١-٣.
[٩٨] وقع بروتكول العقير رقم (٢) لذات الغرض .المصدر نفسه ،و ٢،ص٤-٥.
[٩٩] المصدر نفسه ، الحلف العربي ، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم س/٤/٢٦ في ١٠/٣٠/ ١٩٣٦، و٨٤، ص١٤٩
[١٠٠] المصدر نفسه ، ص١٤٩-١٥٠.
[١٠١] المصدر نفسه، ص١٥٠.
[١٠٢] كتاب تخويل وزير الخارجية يوم ١٩٣٦/١٠/٢٧.المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم س/٣/٢٥ في ١٩٣٦/١٠/٢٩،و٨٣،ص١٥١.
[١٠٣] ناجي الأصيل(١٨٩٤-١٩٦٣): محمد ناجي سعيد الأصيل ، ولد في (بغداد)، اكمل دراسة الطي في الجامعة الامريكية في (بيروت) ، عين طبيب عسكري في الجيش العثماني، ثم عمل في خدمة الشريف حسين ، ثم انتقل للعمل في وزارة الخارجية العراقية التي تولاها عام ١٩٣٦-١٩٣٧، ثم انتقل لمديرية الاثار العراقية. للتفاصيل ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث،(لندن: دار الحكمة،٢٠٠٥)،ج٢، ص٨٥-٨٨.
[١٠٤] وافق الديوان الملكي على طلب الخارجية المرقم ٢/٢٥ في ١٩٣٦/١١/٥ المتضمن تخويل ناجي الأصيل مفوضا عن الملك غازي لتبادل وثائق ابرام المعاهدة. د.ك.و،م.ب.م، الحلف العربي ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم هـ/١٠٩ في ١٩٣٦/١١/٥،و٨٥،ص١٥٠-١٥١.
[١٠٥] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى رئاسة مجلس الوزراء المرقم ج/٦٨٤ في ١٩٣٦/١١/٥ وبطيه (برقية الملك غازي المرقمة ط٣٠٠ في ١٩٣٦/١١/٥)، و٨٦،ص١٥٣.
[١٠٦] بناءً على ما جاء بكتاب وزارة الخارجية المرقم ٢٨/١ في الرابع من تشرين الثاني ١٩٣٦. المصدر نفسه التسلسل٣١١، الرقم ٤٦٠ ، مقررات مجلس الوزراء ، مقررات شهر تشرين الأول والثاني ١٩٣٦، وقائع جلسة ٤ تشرين الثاني ١٩٣٦، و٣٩، ص٦١.
[١٠٧] المصدر نفسه، وقائع جلسة ٧تشرين الثاني ١٩٣٦،و٤٧،ص٨١.
[١٠٨] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى الديوان الامامي اليماني المرقم ط١١٦ في ١٩٣٦/٤/٦، و٧٦،ص١٣٠-١٣٢.
[١٠٩] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى رئيس الديوان الامامي اليماني **"القاضي عبد الله العمري"** المرقم ط١٢٠ في ١٩٣٦/٤/١٠،و٧٧،ص١٣٣.
[١١٠] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء ، برقية الامام يحيى حميد الدين في ١٩ نيسان ١٩٣٦، المرقم ج٣١٨ في ١٩٣٦/٤/١٩.
[١١١] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم س/٣/٢٥ في ١٩٣٦/١٢/١٧،و٨٨، ص١٥٢.
[١١٢] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية المتضمن توقيع الملك غازي على نص البرقية المقترح ارسالها الى الامام يحيى حميد الدين المرقم ١٣٨ في ١٩٣٦/١٢/٢٤،و٨٩،ص١٥٣-١٥٥؛ استدعي كاتب المفوضية العراقية في (جدة) السيد " **عبد الله رشيد**" لأجل حمل برقية الملك غازي الى ملك اليمن وبحث استعدادات زيارة الوفد العراقي الى (صنعاء) لمقابلة الامام يحيى وفتح باب المفاوضات لانضمام اليمن للمعاهدة. كتاب وزارة الخارجية الى المفوضية العراقية في جدة المرقم س٤١٦٤ في ١٩٣٦/١٢/٢٩، و٩٠، ص١٥٦.
[١١٣] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء ج/١٤٥ في ١٩٣٧/٢/١٨،و٩٠، ص١٦١.
[١١٤] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج١٤٥ في ١٩٣٧/٢/١٨، و٩٢، ص ١٦٣.
[١١٥] تالف الوفد العراقي من : **"جميل المدفعي ، سعيد الحاج ثابت ، مهدي كبه"** .المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم ا ٤٤٣ في ١٩٣٧/٣/٢،و٩٣، ص١٦٤.
[١١٦] المصدر نفسه ، التسلسل٣١١، الرقم٤٦٥، مقررات مجلس الوزراء ، مقررات شهر اذار ١٩٣٧، وقائع جلسة ٣ اذار ١٩٣٧، و١١، ص٢٩.
[١١٧] المصدر نفسه، وقائع جلسة ١٥ اذار ١٩٣٧،و١٦،ص٤٣.

[١١٨] المصدر نفسه ، الحلف العربي ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج ١٤٩في ١٩٣٧/٣/١١، و٩٤، ص١٦٦.
[١١٩] المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء الى وزارة الخارجية المرقم ٢٣٠٣ في ١٩٣٧/٣/١٥،و٩٥،ص١٦٧.
[١٢٠] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم س١/٣٠ في ١٩٣٧/٣/١٨، و٩٦،ص١٦٩-١٧١.
[١٢١] كانت الهدايا عبارة عن (خمس ساعات) .المصدر نفسه ، كتاب المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية المرقم ٢٩٦٣ في ١٩٣٧/٣/٣٠،و٩٧،ص١٧٢.
[١٢٢] المصدر نفسه، كتاب المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية المرقم س٦٨٤ في ١٩٣٧/٤/٦، و٩٨،ص١٧٣.
[١٢٣] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم س١/٣٠ في ١٩٣٧/٥/١ وبطيه برقية رئيس الوفد جميل المدفعي في ١٩٣٧/٤/٢٨،و٩٩،ص١٧٥.
[١٢٤] استفهم المجلس من رئيس الوفد العراقي في ما اذا تمت الموافقة على مشروع الانضمام ام لا. المصدر نفسه، كتاب مجلس الوزراء الى رئيس الوفد العراقي في صنعاء المرقمة س/١/٣٢ في ١٩٣٧/٥/٣،و١٠٠،ص١٧٦.
[١٢٥] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم س١/٣٣ في ١٩٣٧/٥/٦وبطيه (برقية رئيس الوفد العراقي الى مجلس الوزراء) ، و١٠١،ص١٧٧.
[١٢٦] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء ٥٢٢٢ في ١٩٣٧/٥/١٦ وبطيه (برقية المفوضية العراقية في جدة بتاريخ ١٩٣٧/٥/١٣)، و١٠٢،ص١٧٨.
[١٢٧] المصدر نفسه ، كتاب وزراة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم س /١/٣٠ في ١٩٣٧/٦/٧،و١٠٣،ص١٧٩.
[١٢٨] المصدر نفسه ، التسلسل٣١١، الرقم٤٧١ ، مقررات مجلس الوزراء ، مقررات شهر حزيران ١٩٣٧، وقائع جلسة ٩ حزيران ١٩٣٧،و٢١،ص٤٩.
[١٢٩] المصدر نفسه ، الحلف العربي ، كتاب وزارة العدل الى مجلس الوزراء المرقم ل/١٣١ في ١٩٣٧/٦/١٤، و١٠٤، ص١٨٠.
[١٣٠] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم س/١/٣٠ في ١٩٣٧/٦/٧،و١٠٥،ص١٨١-١٨٤.
[١٣١] وقع العهد كل من الأمير خالد بن عبد العزيز وعبدالله بن احمد الوزير . المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء س/١/٣٠ في ١٩٣٧/٦/٩،و١٠٦، ص١٨٥-١٨٧.
[١٣٢] المصدر نفسه ، مقررات مجلس الوزراء ، مقررات شهر حزيران ١٩٣٧ ، جلسة ١٥ حزيران ١٩٣٧،و٣٢، ص٥٩.
[١٣٣] المصدر نفسه ، الحلف العربي ، كتاب مجلس الوزراء الى الديوان الملكي المرقم ٤٨٠٥ في ١٩٣٧/٦/٢٩، و١١٠،ص١٨١.
[١٣٤] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء المرقم ج/٥٠٤ في ١٩٣٧/٦/٣٠،و١١١، ص١٨٢.
[١٣٥] المصدر نفسه ،التسلسل ٣١١، الرقم ٩٠٣، الحلف العربي، آب –تشرين الاول١٩٣٧، كتاب وزارة الخارجية السعودية الى وزارة الخارجية العراقية ، المرقم١٣/٢٣ في ١٩٣٧/٨/٢٨، و١،ص١-٢.
[١٣٦] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى وزارة الخارجية ، المرقم ج٧٩ في ١٩٣٧/٩/١١،و٢،ص٣-٤.
[١٣٧] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى مجلس الوزراء المرقم س١/٢٨ في ١٩٣٧/٩/١١،و٣،ص٥-٦.
[١٣٨] اختير السيد "**محمد شيخو**" كاتب المفوضية في (جدة) لحمل الوثائق .المصدر نفسه ، كتاب المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية العراقية المرقم س١/٣٠ في ١٩٣٧/٩/١٣، و٤،ص٧.
[١٣٩] المصدر نفسه ، كتاب المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٢٥٠ /١١٨ في ١٩٣٧/١٠/١، و٥،ص٨.
[١٤٠] المصدر نفسه ، كتاب المفوضية العراقية في جدة الى وزارة الخارجية العراقية المرقم ٢٥١ /١١٨ في ١٩٣٧/١٠/٢، و٦،ص٩-١٠.
[١٤١] المصدر نفسه ، كتاب وزارة الخارجية الى الديوان الملكي المرقم ١٣٢٩٥ في ١٩٣٧/١٢/٩،و٦،ص١٠-١١.
[١٤٢] المصدر نفسه ، كتاب مجلس النواب الى الديوان الملكي المرقم ٩ في ١٩٣٧/١٢/٢٥،و٧،ص١١٢.
[١٤٣] المصدر نفسه ، كتاب الديوان الملكي الى مجلس النواب العراقي المرقم ج٤ في ١٩٣٧/١٢/٢٦، و٨، ص١١٣.

Bibliography:

alwathayiq ghayr almanshurat : milafaat albalat almalakii aleiraqii :

- tsilsalu32050, alraqmu9035, milafat shuuwn alhudud alnajdiat , 1922- 1923.
- altasalsal311, alraqm 886, , milafat atifaqiat almuhamarat , 1922-1925.
- altasalsul 311, alraqm 396, milafu muqararat majlis alwuzara'i, muqararat shahr shubat wadhar 1931.
- altasalsul 311, alraqm 902, milafat alhilf alearabii, shubat 1931-tumuz 1937.
- altasalsul 311, alraqm 894, milafat atifaqiat taslim almujrimin , 1931.
- altasalsal311, alraqm 397 milafu muqararat majlis alwuzara' , muqararat shahr 'ayaar 1931. η waqayie jalsat 2 'ayaar 1931.
- waqayie jalsat 12 'ayaar 1931.
- altasalsul 311, alraqm 922, milafat mueahadat eadam altaeadiy aleiraqiat -alturkiati, 1935-1937.
- altasalsul 311, alraqm 455, milafu muqararat majlis alwuzara' , muqararat shahr nisan 1936.
- muqararat shahr nisan 1936, waqayie jilsat 4 nisan1936.
- altasalsal311 , alraqm 460 , milafu muqararat majlis alwuzara' , muqararat tishrin al'awal walthaani 1936.
- waqayie jalsat 4 tishrin althaani 1936. η waqayie jalsat 7 tishrin althaani 1936.
- altasalsul 311, alraqm 465 , milafu muqararat majlis alwuzara' , muqararat shahr adhar 1937.
- waqayie jalsat 3 adhar 1937.
- waqayie jalsat 15 adhar 1937.
- altasalsul 311, alraqm 471, milafu muqararat majlis alwuzara' , muqararat shahr huzayran 1937.
- waqayie jalsat 9 huzayran 1937.
- waqayie jalsat 15 huzayran 1937.
- altasalsul 311 ,alraqm 903, milafat alhilf alearabii, ab1937 - tishrin alawl1937.
- ktab aldiywan almalakii alaa wizarat alkharijiat almuraqam ja166 fi 20/2/1931 .
- kitab alkharijiat alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam 1800 fi 23/4/1931.
- kitab aldiywan almalakii alaa wizarat alkharijiat almuraqam ja/168 fi 1/3/1931, (risalat almalik faysal alaa almalik fuad al'awal bitarikh 17/2/1931.
- ktab wizarat alkharijiat alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam 1779 fi 22/4/1931.
- ktab aldiywan almalakii alaa wazarat alkharijiat almuraqam ja/169 fi 15/3/1931, (risalat almalik faysal alaa almalik eabd aleaziz al sueud fi 11shbat 1931).
- kitab aldiywan almalakii alaa wizarat alkharijiat ja/170 fi 20/3/1931,(risalat almalik faysal alaa alamam yahyaa humayd aldiyn fi 16 shbat1931).
- ktab aldiywan almalakii alaa maktab almuetamad alsaami albiritanii fi baghdad almuraqam du/ 23 fi 20/3/1931 .
- kitab alkharijiat aleiraqiat alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam 1611 fi 17/2/1931.
- ktab alkharijiat alsueudiat alaa alkharijiat aleiraqiat almuraqam 6/6/2 fi 21 dhi alqaedat 1349h.
- ktab wizarat alkharijiat alaa aldiywan almalakii almuraqamu142 fi 19 shbat1931, (barqiat almalik eabd aleaziz alsueud fi 26dhi alqaedat 1439h).
- ktab aldiywan almalakii alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam ja/268 fi 3/5/1931.

- kitab majlis alwuzara' alaa aldiywan almalakii almuraqam 272 fi 9/2/ 1931.
- kitab sikirtariat majlis alwuzara' alaa wizarat aldaakhiliat almuraqam 401 fi 29 shubat 1931. η kitab majlis alwuzara' alaa aldiywan almalakii almuraqam 2031 fi 18/5/1931.
- kitab aldiywan almalakii alaa sikirtariat majlis alwuzara' j 270 fi 4/5/1931.
- ktab wizarat alkharijiat alaa wizarat aldaakhiliat almuraqam sa100 fi 18/5/1931.
- kitab aldiywan almalakii ala majlis alwuzara' (al'iiradat almalakiat almuraqamat 304 fi 17 'ayaar 1931).
- ktab wizarat alkharijiat alaa aldiywan almalakii almuraqam sa180 fi 17 shbat1931,(barqiat alamam yahyaa hamid aldiyn).
- kitab majlis alwuzara' alaa wizarat alkharijiat almuraqam s/ 988 fi 3/4/1936.
- kitab alkharijiat ala majlis alwuzara' kitab altakhwil almuraqam 2287 fi 2/4/1936.
- ktab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam ta/ 114 fi 2/4/1936.
- ktab aldiywan almalakii alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam ja/ 266 fi 4/4/1936.
- barqiat almalik ghazi alaa almalik eabd aleaziz al sueud bitarikh 2/4/1936.
- kitab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' 3086 fi 2/4/1936.
- ktab wizarat alkharijiat alaa sikirtariat majlis alwuzara' almuraqam 3087 fi 3/4/1936.
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam 3121 fi 2/4/1936.
- ktab wazararat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam 3180 fi 6/4/1936, (barqiat nuri alsaeid alaa al'amir faysal bin eabd alrahman) .
- kitab majlis alwuzara' alaa aldiywan almalakii almuraqam 2562 fi 16/4/1936.
- kitab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam ja313 fi 16/4/1936.
- kitab majlis alwuzara' alaa aldiywan almalakii almuraqam 2293 fi 4/4/1936.
- kitab aldiywan almalakii ala majlis alwuzara' 268 fi 5 nisan 1936.
- kitab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam ja/266 fi 4/4/1936 (barqiat almalik eabd aleaziz alsueud alaa almalik ghazi bitarikh 2/4/1936) .
- kitab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam 3180 fi 6/4/1936, (barqiat al'amir faysal alaa wazir alkharijiat nuri alsaeid bitarikh 2nisan 1936).
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam 3550 fi 16/4/1936.
- kitab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam 3189 fi 6/4/1936,(barqiat almufawadiat aleiraqiat fi (jda) bitarikh 4nisan 1936).
- ktab wizarat alkharijiat alaa aldiywan almalakii almuraqam sa/26/4 fi 30/10/1936.
- ktab wizarat alkharijiat alaa aldiywan almalakii almuraqam sa/26/4 fi 30/10/ 1936.
- ktab wizarat alkharijiat alaa aldiywan almalakii almuraqam sa/25/3 fi 29/10/1936.
- kitab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam ha/109 fi 5/11/1936.
- kitab aldiywan almalakii alaa riasat majlis alwuzara' almuraqam ja/684 fi 5/11/1936 ,(barqiat almalik ghazi almuraqamat ta300 fi 5/11/1936).
- ktab aldiywan almalakii alaa aldiywan alamamiu alyamanii almuraqam ta116 fi 6/4/1936.
- ktab aldiywan almalakii alaa rayiys aldiywan alamamii alyamanii almuraqam ta120 fi 10/4/1936.
- kitab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam j 318 fi 19/4/1936 (barqiat alamam yahyaa hamid aldiyn).
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam sa/25/3 fi 17/12/1936.
- ktab aldiywan almalakii alaa wazarat alkharijiat almuraqam 138 fi 24/12/1936.
- ktab wizarat alkharijiat alaa almufawadiat aleiraqiat fi jidat almuraqam sa4164 fi 29/12/1936.

- ktab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' ja/145 fi 18/2/1937.
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam 443 fi 2/3/1937.
- ktab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam j 149fi 11/3/1937.
- kitab majlis alwuzara' alaa wizarat alkharijiat almuraqam 2303 fi 15/3/1937.
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam s30/1 fi 18/3/1937.
- kitab almufawadiat aleiraqiat fi jidat alaa wizarat alkharijiat almuraqam 2963 fi 30/3/1937.
- kitab almufawadiat aleiraqiat fi jidat alaa wizarat alkharijiat almuraqam sa684 fi 6/4/1937.
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam sa30/1 fi 1/5/1937,(barqiat rayiys alwafd jamil almidfaei fi 28/4/1937).
- kitab majlis alwuzara' alaa rayiys alwafd aleiraqii fi sanea' almuraqam sa/32/1 fi 3/5/1937.
- kitab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam sa33/1 fi 6/5/1937(barqiat rayiys alwafd aleiraqii ala majlis alwuzara' fi 2/5/1937).
- kitab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' 5222 fi 16/5/1937 ,(barqiat almufawadiat aleiraqiat fi jadat bitarikh 13/5/1937) .
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam s /30/1 fi 7/6/1937.
- ktab wizarat aleadl ala majlis alwuzara' almuraqam li/131 fi 14/6/1937.
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam sa/30/1 fi 7/6/1937.
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' su/30/1 fi 9/6/1937.
- kitab majlis alwuzara' alaa aldiywan almalakii almuraqam 4805 fi 29/6/1937.
- kitab aldiywan almalakii alaa majlis alwuzara' almuraqam ja/504 fi 30/6/1937.
- kitab wizarat alkharijiat alsaeudiat alaa wizarat alkharijiat aleiraqiat , almuraqamu23/13 fi 28/8/1937.
- kitab aldiywan almalakii alaa wizarat alkharijiat , almuraqam ji79 fi 11/9/1937.
- ktab wizarat alkharijiat ala majlis alwuzara' almuraqam s30/1 fi 11/9/1937.
- kitab almufawadiat aleiraqiat fi jidat alaa wizarat alkharijiat aleiraqiat almuraqam s30/1 fi 13/9/1937.
- kitab almufawadiat aleiraqiat fi jidat alaa wizarat alkharijiat aleiraqiat almuraqam 250 /118 fi 1/10/1937.
- kitab almufawadiat aleiraqiat fi jidat alaa wizarat alkharijiat aleiraqiat almuraqam 251 /118 fi 2/10/1937.
- ktab wizarat alkharijiat alaa aldiywan almalakii almuraqam 13295 fi 9/12/1937.
- kitab majlis alnuwaab alaa aldiywan almalakii almuraqam 9 fi 25/12/1937.
- kitab aldiywan almalakii alaa majlis alnuwaab aleiraqii almuraqam ja4 fi 26/12/1937.

alwathayiq almanshurat : milafaat wizarat aleadl

- majmueat alqawanin wal'anzimat aleiraqiat lisanat 1931, qism alqawanini, (baghdad: matbaeat alhukumati,1931).
- majmueat alqawanin wal'anzimat aleiraqiat lisanat 1947,qism alqawanina,(baghdad: matbaeat alhukumati, 1947).

almasadiri:

- tufiq alsuwidii, wujuh eiraqiat eabr altaarikhi,(landan: dar riad alrayis lilnashri,1987).
- suead rawuwf shir ealay, nuri alsaeid wadawruh fi alsiyasat aleiraqiat hataa eam 1945, murajaeat alduktur kamal mazhar aihmad,(baghdad: maktabat alnahdat alearabiati, 1988).
- eabd alrazaaq aihmad alnusayri, nuri alsaeid wadawruh fi alsiyasat aleiraqiat hataa 1932, ta2,(baghdad: maktabat alyaqazat alearabiati,1988).

- aleaqid jrald di ghuri, thalathat muluk fi baghdad, tarjamat wataeliq salim tah altikriti, (baghdad: manshurat maktabat almuthnaa١٩٨٣،).
- eala' jasim muhamad, almalik faysal al'awal hayaatuh wadawrat alsiyasii fi althawrat alearabiat wasuria walearaqi1882- 1933,(baghdad: manshurat maktabat alyaqazat alearabiat, 1990).
- lutfi jaefar faraja, almalik ghazi wamurafiquh,(baghdad: maktabat alyaqazat alearabiati,1987).
- mir basari, aelam alwataniat walqawmiat alearabiati, (landan: dar alhikmati,1999).
- ..... , aelam alsiyasat fi aleiraq alhidithi,(landan: dar alhikmat ,2004).
- yhyaa kazim almaemuri, tah alhashimiu wanashatuh aleaskariu walsiyasiu fi aleahdayn aleuthmanii almuta'akhir walmalakii aleiraqii hataa eam 1958,(babli: dar alfirat, 2014) .

albuhuth walmaqalat :

- rasul husayn aljamili, muqaranatan bayn nizam eusabat al'umam wamithaq al'umam almutahida "alsiyasat alduwaliati" (mijala) , baghdad, aleudadi15, 2010.
- alduktur eabd alrahman alshahbandar , ara' jalilat fi alhilf alearabii, "almaerifati"(mjala) , alqahirat, aleadad 6, tishrin al'awal 1931.